كلية اللغة العربية بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

الأصلية والفرعية
في البنية الصرفية

إعداد

د / جمال محمد أحمد عوض

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

(العدد الواحد الثلاثون ـ الجزء الأول ٢٠١٢م)

المقدمة

الحمد لله الذي جعل نجوم السماء هداية للحيارى في البر والبحر من الظلماء ، وجعل نجوم الأرض – وهم العلماء – هداية من ظلمات الجهل والعَماء فخصَّهم بميراث الأنبياء ، فيما خلفوه من مُحكم الأوامر والنواهي وصادق الأنباء .

أحمده تعالى على ما أسبغ من النعماء ، وأشكره – سبحانه – على ما أجزل من العطاء ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه يملأ أرجاء الأرض والسماء ، وأصلي وأسلم على سيِّد الأنبياء ، وخير مَن استقل على الغبراء ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين ما تعاقب الصبحُ والمساء ، وعلى آله وأصحابه أهل الشرف والسناء ، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

وبعد :

فالتصريف– كما ذكر ابن عصفور – أشرف شطري العربية . وأغمضهما ، والذي يُبيِّن شرفه الحاجةُ إليه واتصالُ أهل العلم به من نحويهم ولغويهم ؛ لأنه ميزان العربية ولب لبابها ، فهو علم مليء بالأسرار والكنوز العظيمة، والتي تحتاج من أبنائها الوقوف عليها بالدراسة والبحث [1]

وقد نظرت إلى النتاج العلمي الذي كتبته– حتى الآن– فوجدت أن الجانب النحوي فيه قد طغى على الجانب الصرفي ، حتى عندما كتبت بحثاً متصلاً بالتصغير – وهو باب مهم من أبواب الصرف – تناولت فيه أثر التصغير في الدرس النحوي ، ولعل هذا هو ما أشعرني بالتقصير في هذا الجانب – أقصد الجانب الصرفي – وقد فكرت ملياً في إيجاد موضوع يتعلق بالدراسات الصرفية أحاول خلاله تقريب كفة الصرف إلى كفة النحو – قدر الإمكان – فوقع اختياري

١– ينظر ، الممتع في التصريف لابن عصفور ١ / ٢٧ ، ٢٨

على موضوع : " الأصلية والفرعية في البنية الصرفية "

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع عدد من الأسباب منها :

أولاً – أن التصريف واحد من علوم اللغة التي لم تلق الاهتمام الكافي من بعض الدارسين والباحثين بالرغم من أنه أشرف شطري العربية وأغمضهما ؛ لأنه ميزان العربية ، ولعل إحساسي بالتقصير في جانب الدراسات الصرفية كان من أهم دوافعي لدراسة هذا الموضوع

ثانياً – صلة هذا الموضوع بالخلاف الصرفي حيث أحدثت مسائله كثيراً من الخلاف بين العلماء .

ثالثاً – أن قضية الأصلية والفرعية في البنية الصرفية كان لها أثرها في توسيع دائرة الخلاف بين المدرستين : البصرية والكوفية.

رابعاً – أن فكرة الأصل والفرع من المرتكزات الأساسية التي قام عليها الصرف

خامساً – صلة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية التي حملت عدداً من الصيغ الفرعية الناتجة عن اختلاف القراء .

سادساً – صلة هذا الموضوع بعلم الأصوات بسبب التحولات الصوتية في بنية الكلمة العربية التي تتسبب في إحداث لون من التفريع .

لكل هذه الأسباب وغيرها قمت بدراسة هذا الموضوع .

أما عن خطة هذا الموضوع فقد اقتضت طبيعته أن يجيء في مقدمة ، وتمهيد ، ومسائل ، وخاتمة ، وفهارس فنية .

* أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى أهمية هذا الموضوع ، وخطته ، وطريقة السير فيه .

* وأما التمهيد فقد أشرت فيه إلى التعريف ببعض المصطلحات الواردة في هذا

الموضوع كالبنية ، والأصلية ، والفرعية .

* وأما المسائل فهي صلب البحث وهي المسائل الصرفية المرتبطة بالأصلية والفرعية .

* وأما الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي خرجت بها من دراسة هذا الموضوع .

* وأما الفهارس فقد أعددت فهرساً لمصادر البحث ومراجعه ، كما أعددت آخر لمحتوياته.

أما عن طريقتي في معالجة هذا الموضوع فقد ارتكزت على العناصر الآتية :

أولاً – رتبت المسائل حسب ورودها في شرح الشافية للرضي .

ثانياً – أشرت إلى الخلاف الوارد في المسائل سواء أكان بين مدرستين أو عالمين .

ثالثاً – أشرت إلى موقف علماء اللغة المحدثين من هذا الخلاف – إن كان لهم موقف – كما أشرت إلى موقف غير علماء اللغة من بعض المسائل.

رابعاً – رجحت – في الأعم الأغلب – أحد الرأيين على الآخر مع الإشارة إلى سبب الترجيح .

والله – تعالى – أسأل أن ينال هذا الموضوع القبول ، وأن ينتفع به إنه على ما يشاء قدير .

التمهيد

بدا لي – قبل التطرق إلى المسائل المتعلقة بهذا الموضوع – أن أتناول بعض المصطلحات الواردة فيه مثل : البنية ، والأصلية ، والفرعية :

(أ) البنية

المراد بالبنية : هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة ، وترتيبها ، وحركاتها المعيَّنة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌ في موضعه .

فبنية الفعل (نزل) تعني حروفه التي يتكون منها ، والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون[1] . أو هي عدد حروف الكلمة المرتبة وحركاتها وسكناتها ، مثل : بناء الماضي والمضارع والأمر ، واسم الفاعل والمفعول وبقية المشتقات والمصغر والمنسوب والتثنية والجمع[2]

(ب) الأصلية

الأصلية من الأصل ، وأصل كل شيء : أسفله ، وأساس الحائط أصله ، ثم كثُر حتى قيل : أصل كل شيء ما يستند وجودُ ذلك الشيء إليه ، فالأبُ أصل الولد ، والنهرُ أصل الجدول [3]

قال الراغب : أصل الشيء : قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ٢٧ ، مؤسسة الرسالة . دار الفرقان ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٢- المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ٣٤ ط دار الحديث بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣- تاج العروس (أصل) تحقيق علي شيري . ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م . دار الفكر بيروت

بارتفاعه سائره لذلك[١]

وقيل : الأصل ما يُبنى عليه غيره[٢]

قال الكسائي في قولهم : "لا أصل له ولا فصل له " إن الأصل الحسب . والفصل اللسان [٣]

أما في الاصطلاح : "هو ما يبتني عليه غيره "[٤]

وهذا المصطلح كثر استعماله عند الصرفيين ، فقد استعملوه – أحياناً – في بيان الأصل من الزيادة في أبنية الأسماء والأفعال في الكلام العربي ، ومنه قول الخليل بن أحمد في معجم العين: "إن قرعبلانه : إنما أصل بنائها : قرعبل ، ومثلها : عنكبوت ، إنما أصل بنائها عنكب"[٥]

كما استعمله سيبويه في بيان أصل المفردة التي حدث فيها حذف فقال : "أما "فم" فقد ذهب إلى أن أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله فوه"[٦]

كذلك استعان المبرد "بالأصل" ليؤكد مسألة الأصل من التقاء همزتين مبينا أنه "لا يلتقي همزتان في كلمة ، إلا لزم الآخرة منها البدل والإخراج من باب الهمز . فتقول : جاء ، كما نرى وكان الأصل ، جائيء ، فقلب لما ذكرت لك . وكذلك ، شاء وساء"[٧]

١- المفردات ٧٩ ، وتاج العروس (أصل)

٢- تاج العروس (أصل)

٣ – ينظر ، مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ١ / ١٠٩

٤ – التعريفات ٢٨

٥– العين للخليل بن أحمد تحقيق د / مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ٤٩/١ ط الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت

٦ – الكتاب ٣٦٥/٣

٧ – المقتضب ١١٥/١

أما ابن السراج فقد ذكر أن في العربية ألفاظاً جاءت على الأصل غير أنها لا يقاس عليها فقال : "وقد جاءت حروف على الأصل ، ولا يقاس عليها وذلك نحو : أجودت . وأطولت . واستحوذ . واستروح وأطيب وأخيلت ، وأغيمت وجميع هذا فيه اللغة المطردة "[1] كما ورد ذكره – أيضاً- عند أبي علي الفارسي وابن المؤدب [2]

وابن جني استعمله بمعنى التأصل أو الأصالة ، فذكر أن العين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ، فالأصلية للشيء كونه أصلاً وهذا معنى التأصل[3] .

فالأصل في الصرف هو وسيلة لمعرفة حقيقة البنية مجردة عن التغيير وعن كل ما يطرأ عليها من قلب أو حذف أو زيادة .

(ج) الفرعية

الفرعية من الفرع ، والفرع من كل شيء : أعلاه ، وهو ما يتفرَّع من أصله ، والجمع فروع[4]

وأما في الاصطلاح ، فقال الجرجاني في تعريف الفرع : " الفرع خلاف الأصل ، وهو اسم لشيء يبنى عليه غيره"[5]

وقد فرَّق العكبري بين الأصل والفرع في الفقه وبينهما في العربية فقال : " وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في الأقيسة الفقهية ، فالأصل

---

١ – الأصول في النحو ٢٨٢/٣

٢ – ينظر ، التكملة لأبي علي الفارسي ٣٣٠ ، ودقائق التصريف لابن المؤدب ٢٠٨ ، ٣٩٣

٣ – ينظر ، الخصائص ٣٩٣/١

٤– المصباح المنير لأحمد الفيومي (فرع)

٥– المصدر السابق ١٦٦

ههنا يراد به : الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً ، والفرع لفظ تُوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك " الضرب" – مثلاً – فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرباً ولا يدل لفظ " الضَرب " على أكثر من ذلك ، فأما : ضَرَبَ ، ويضربُ ، وضارب، ومضروب ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر "[١]

هذا ، وقد تصور النحاة الأقدمون بعض الأبنية أصلاً لغيرها ، وبعضها الآخر فرعاً عنها ؛ وذلك لوجود قرابة أو مناسبة " ما " تربط بين الأصل والفرع تنبَّه لها العلماء فكان لذلك أثر في اتفاق الفرع مع الأصل في الحكم أو اختلافه عنه ، على نحو ما نجد في كتاب الخصائص لابن جني ، وكتاب الأشباه والنظائر من قواعد لذلك نحو: حمل الأصول على الفروع[٢] ، والفرع أحط رتبة من الأصل[٣] ، والفروع هي المحتاجة للعلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة[٤] وغلبة الفروع على الأصول[٥] ، أو الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتُشبِّه الأصول بها[٦]

وقد أدى حديث الصرفيين عن الأصل والفرع في البنية الصرفية إلى زيادة هوَّة الخلاف بينهم ، وهذا ما سيوضحه البحث من خلال دراسة لأهم المسائل الصرفية المتصلة بالأصلية والفرعية.

١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ١٤٤ ، وينظر الأشباه والنظائر ١ / ١٣٨ ، ١٣٩

٢- الخصائص ٢ / ٣٥٥ ، وينظر ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٤

٣- الأشباه والنظائر ٢ / ٢٧٦

٤- المصدر السابق ٢ / ٢٨٢

٥- الخصائص ١ / ٣٠٠

٦- الأشباه والنظائر ٢ / ٢٨٣

المسائل الصرفية المتصلة بالأصلية والفرعية

المسألة الأولى

الأصلية والفرعية في القلب المكاني

القلب المكاني هو أحد أمرين يُعتدُّ بهما في الميزان الصرفي ، ومعناه أن يتغير موقع الحرف أو الحرفين في الكلمة بنقلهما من مكان إلى آخر ، ويكثر في المعتل والمهموز ، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله : " يُعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلاً "[1]

وهذا القلب بابه السماع ، يُحفظ ما ورد منه عن المتقدمين ، ولا يُقاس عليه ، قال الرضي : " وليس شيء من القلب قياسا إلا ما ادَّعى الخليلُ فيما أدى تركُ القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءٍ وسواء" [2]

ويتوسع علماء الكوفة في إطلاق لفظ القلب على كل كلمتين اتحدَ معناهما ووجد بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض ، وإن وجد المصدر لكلٍ من الفعلين ، نحو : جذب يجذب جذباً ، وجبذ يجبذ جبذاً .

أما البصريون فلا يقولون بالقلب المكاني إن وجد المصدران للفعلين ، وقد أفصح ابن جني عن مذهبهم بأبلغ عبارة حيث قال : " اعلم أنَّ كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، فهو القياسُ الذي لا يجوز غيره ، وإنْ لم يمكن ذلك حكمتَ بأنَّ أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه ، ثم رأيت أيهما الأصل ، وأيهما الفرع ، فمَّما تركيباه أصلان لا قلبَ فيهما قولهم : جَذب وَجبذ ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ؛ وذلك أنهما

١- شرح الشافية ١ / ٢١ ، وينظر المساعد ٤ / ٢٠٩

٢- شرح الشافية ١ / ٢٤ ، وينظر المقتضب ١ / ١١٥ ، ١٤١ ، والمساعد ٤ / ٢٠٩

جميعاً يتصرفان تصرُّفاً واحداً ، نحو جذب يجذب جذباً فهو جـاذب ، والمفعـول مجذوب ، وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ والمفعول مجبوذ ، فإنْ جعلتَ مع هذا أحدَهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر فإذا وقفت الحال بينهما ، ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتواريا وأن يمـثلا بصفتيهما معاً وكذلك ما هذه سبيله ، فإن قصر أحدهما عن صاحبه ولم يـساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه . ولا نقول بالقلب أيضاً إذا كانت الكلمتان المختلفتان في ترتيب الحروف للغتين من لغات العرب ، فقد استعمل الحجـازيون صاعقة وصواعق ، واستعمل التميميون صاقعة وصواقع" [١]

وما ذكره ابن جني يعد تأييداً لما أشار إليه سيبويه قبلـه ؛ إذ يقـول : " وأما جذبتُ وجبذتُ فليس فيه قلب ، وكل واحد منهما على حدته "[٢]

وقال ابن أبي الربيع : " ويقال : الصواقع ، وقد قرئ به فـي الـشاذ[٣]. وليس أحدهما مقلوباً من صاحبه ، بل هما مثل : جذب ، وجبذ ؛ لأنهما قد تصرفا فلو كان أحدهما متصرفاً والآخر غير متصرف ، لادعيت في غير المتصرف أنـه مقلوب"[٤]

وقال أبو حيان : " وهي لغة تميم ، والتصريف جاء على التـركيبين فـلا

١- الخصائص ٢ / ٦٩ ، وينظر الكتاب ٢ / ٣٨٠ ، وشرح الكافيـة الـشافية لابـن مالـك ٢ / ٥٥٥

٢- الكتاب ٢ / ٣٨٠ ، وينظر المساعد ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣

٣- هي قراءة الحسن ، ينظر ، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ص٣ نشر برجشتراسر ١٩٣٤ م . جمعية المستشرقين الألمانية . القاهرة

٤- تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع ص ٣٠١ دراسة وتحقيق د / صالحة راشد آل غنين أشرف على طباعته وإخراجه د / عبد العزيز بن سطام آل سعود ،أ . د / تركـي بـن سـهو العتيبي . عمادة البحث العلمي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠ هـ .

تكون صاقعة مقلوباً من صاعقة خلافاً لمن ذهب إلى ذلك "[1]

وقد ذكر أصحاب معاجم الصحاح ، ولسان العرب ، وتاج العروس الأصل جذب ، وجعلوا جبذ مقلوباً منه[2]

وهذا خلاف مذهب سيبويه ومَنْ وافقه الذين ذهبوا إلى إسقاط الفرعية في الكلمتين ، وحكموا لهما بالأصلية .

والملاحظ أن دائرة القلب المكاني أكثر اتساعاً عند الكوفيين ؛ لأنهم يقولون بالقلب حتى مع وجود مصدر لكلا الفعلين .

أما عند البصريين فدائرته ضيقة ؛ لأنهم – وفقاً لما أشار إليه ابن جني – يستبعدون ما كان راجعاً للغات العرب ، وكذا إذا كان لكل كلمة مصدرٌ تعود إليه .

قال ابن القبيصي : "والطريق في معرفة المقلوب من الأصلي أن تنظر إلى اللفظين اللذين تظن أن أحدهما مقلوبٌ عن الآخر . فإن استويا في التصرف كانا أصلين بأنفسهما ، ولم يكن أحدهما مقلوباً عن الآخر ، كقولهم : " جذب " و " جبذ " ، هما أصلان ؛ لاستوائهما في التصرف ، وإن فضل أحدهما الآخر في التصرف كان الأكثر تصرفاً أصلاً ، والذي يقصر في التصرف عنه فرعٌ ... ومن ذلك " لاعي " في " لاثع " ، و " شاكي " في " شائك "[3]

هذا ، وسوف أتناول كلمة (طمأن ، وطأمن) مثالاً على الخلاف في الأصلية والفرعية في القلب المكاني :

١- البحر المحيط ١ / ٨٤ ط دار الفكر

٢- ينظر ، الصحاح ، واللسان ، وتاج العروس (جذب)

٣- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي ١٩٥ تحقيق ودراسة د / محسن بن سالم العميري . ط الأولى ١٤١٤ هـ -١٩٩٣ م . مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي

فمذهب الخليل وسيبويه أنَّ " طأمن " هو الأصل وأنّ" طمأن " مقلوب منه قال سيبويه : " وكذلك مطمئن إنما هي من " طأمنت " فقلبوا الهمزة "[١]

وقال في موضع آخر : " ومثل هذا القلب في طأمن واطمأن" [٢] وأصله " اطأمَنّ " على وزن "افعَلَّ" نُقلت عين الكلمة وهي الهمزة إلى موضع اللاّم الأُولى فصار الفعل "اطمأنَّ" بزنة " افلعَلَّ " [٣]

والحجّة في ذلك أنّ طأمنَ غير ذي زيادة واطمأنَ ذو زيادة ، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من الوهن ، وجعل القلب مع الزيادة أولى [٤]

لذا كان القلب مع الزّيادة أولى لأنّ " طأمن " هو أصل إذ لا زيادة فيه ولا تغيير ، واطمأنّ إنّما هو متشعب منه لأنّه مزيد ، وفي الزّيادة ضعف ، ولا يُغيّر إلاّ البناء الضّعيف فكان " اطمأنّ " مقلوب من " طأمَنَ "[٥]

وتابع جمهور العلماء الخليل وسيبويه إلا أبا عمر الجرمي الّذي ذهب إلى أنّ " اطمأنَّ" أصل و"طأمَنَ" متشعبٌ منه ؛ لأنّ جَرْيَ المصدر على " اطمأنّ " يدلّ على أنّه هو الأصل ، وذلك قولهم الاطمئنان والطّمأنينة [٦]

وقد ذكر ابن جني المذهبين في الخصائص ، والمنصف ، ومال إلى رأي سيبويه فقال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون على أصله"[٧]

١- الكتاب ٤ / ٣٨٠

٢- المصدر السابق ٤ / ٣٨٠

٣ - ينظر ، الكتاب ٣٨١/٤

٤ - الخصائص ٧٦/٢

٥- ينظر ، الكامل في اللغة والأدب ٢٥٥/٢

٦- ينظر ، الخصائص ٧٧/٢

٧- المنصف ٢ / ١٠٤ ، وينظر الخصائص ٢ / ٧٥

والغريب هنا أن يُخذل رأي الجرمي بالرغم من أن النصوص منها ما يقويه ويؤيده ، فقد وردَ هذا اللفظ بتأخير الهمزة أربع عشرة مرة في القرآن الكريم ، ولم يأت على الأصل الذي ذهب إليه سيبويه مرة واحدة [١]

وذهب العكبريّ إلى أنّ كلّ فعلٍ من " اطمأنَّ " و "طأمنَ" أصل برأسه إذْ قال : اطمأننْتُمْ : الهمزة أصل ، ووزن الكلمة افعلَّ ، والمصدر الطّمأنينة على فعلليلة ، وأمّا قولُهم : طأمَنَ رأسه فأصل آخر "[٢]

وعلى رأي العكبري تسقط الفرعية ؛ لأنه حكم بأصالة اللفظين .

وهذا ما ارتضاه بعض المعاصرين قال الشيخ عضيمة- رحمه الله - : " والذي أراه أن نجعل الكلمتين أصلاً ، وليس واحد منهما مقلوباً عن صاحبه ؛ إذ سمع المصدر لكل من الفعلين"[٣]

وذهب فريق آخر من العلماء إلى أنّ أصل الفعل " اطمأنَّ" هو " اطمانَّ " على وزن " احمارَّ" و"اسوادَّ" الذي يفيد معنى المبالغة ، لكنّهم همزوا الألف فرارا من التقاء السّاكنين على غير قياس فقالوا : اطمأنَّ [٤]

١- منها قوله تعالى : " فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا (سورة النساء ١٠٣) وقوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ (سورة يونس ٧) ، وقوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (سورة الحج ١١)

٢- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٨٦/١

٣- المغني في تصريف الأفعال ٤٨

٤- ينظر ، المصباح المنير " طمن "

وهذا مردود لأنّ "طَمَن " غير مستعمل في الكلام [1]

ولا حُجّة للخليل وسيبويه ولا للجرمي في أنّ الفعل المقلوب عن فعل آخر لا مصدر له ، وقد ورد المصدر للفعلين كليهما إذْ ليس أحدهما أصلاً للآخر .

ويُمكن أن يقال هنا : إنّ ما ذهب إليه أبو البقاء أرجح لأنّنا إذا سلّمنا بما قاله الخليل وسيبويه كنّا أمام أمر يُضعِف مذهبَهم وهو ورود مصدر لكل من الفعلين " اطمأن " و "طأمن " ولو كان الأصل واحداً لَما اختلف مصدراهما ، وهذا نفسه يقال في ردّ ما ذهب إليه الجرمي .

أمّا مَن ذهب إلى أنّ " اطمأنّ " أصلهُ " اطمانّ " مثل احمارّ واسوادّ ، فكلامه مردود ؛ لأنّه لم يرد عن العرب أنّهم استعملوا " طمن " ثم زادوا عليها ما زادوا حتى أصبحت " اطمأنّ " .

١- اللسان " طمن "

المسألة الثانية

الأصلية والفرعية في صيغ الفعل الثلاثي

المجرد من الأفعال : ما كانت حروفه كلها أصلية ، وهو إما ثلاثي ، وإما رباعي ، ولا يتجاوز المجرد في الفعل أربعة أحرف ؛ لثقله على الاسم ؛ ولأنه يلحقه من الضمائر ما يصير به كالكلمة الواحدة[١]

والفعل الثلاثي المجرد له ثلاثة أوزان أصلية هي :

(فَعَلَ) - بفتح العين- و (فَعِلَ)- بكسر العين- و (فَعُل)- بضمها-[٢]

وإنما انحصرت الأوزان في هذه الثلاثة ؛ لأن أول الفعل لا بد من أن يكون متحركاً ، إذ لا يبتدأ بساكن ، واختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها ، وآخره مبني على الفتح لفظاً أو تقديراً ، ولم يكن ساكناً لأنه يتصل به الضمائر ، وبعضها ملازم للسكون كواو الجماعة ، وألف الاثنين ، والعين لا تكون إلا متحركة ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين إذا سكنَ آخر الفعل لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والحركات ثلاث ، فتحة وكسرة وضمة ، لذلك انحصرت أوزان الفعل الثلاثي المجرد في هذه الصيغ الثلاث[٣]

و(فَعَلَ) أكثر الأبنية وأوفرها ؛ لأنه لمَّا خفَّ كثر استعماله واتسع

١- ينظر ، شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٦٧

٢- خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن جمال الدين بن مالك ٢٨ تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني المكتبة الإسلامية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

٣- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير للشيخ جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرق ٥٩ تحقيق د / مصطفى النحاس ط الكويت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، وينظر بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ٣٠ - ٣٥ ط الدار التونسية للنشر .

التصرف فيه[1] .

ويليه (فَعِل) – بكسر العين – ويكثر في الأعراض والعلل نحو : مرض وحزن ، ومما يلحق بالأدواء ما دلَّ على الجوع والعطش نحو عطِش وظمِئ ، ويكثر في العيوب نحو : عرِج وعوِر وعمِش ، ويكثر في الألوان نحو : كدِر وسوِد وحمِر[2] وأما (فَعُل) – بضم العين – فهو أقل استعمالاً من الصيغتين السابقتين. ويكثر هذا البناء في الطبائع والسجايا ، وهي الصفات الملازمة لصاحبها نحو : الحسن والقبح والطول والقصر ، والسهولة والصعوبة ، ونحو ذلك[3]

ولمَّا كان (فعُل) موضوعاً لأفعال الغرائز والسجايا ومن شأن السجية أن تُلازِمَ صاحبها ولا تتعداه إلى غيره ، كانت أفعال هذا الباب كلها لازمة غير متعدية[4]

وهذه الصيغ الثلاث هي الصيغ الأصلية للفعل الثلاثي المجرد لكن هناك صيغ أخرى مُفرعة عنها مختصة ببعض القبائل العربية، ويمكن تفصيل التفريعات في هذه الصيغ على النحو الآتي :

أولاً – تفريعات (فَعِل) بكسر العين

تأتي من (فَعِل) – بكسر العين – عدة تفريعات منها:

١– فَعْل – بفتح الفاء وتسكين العين – فيجوز في فَعِل مطلقاً تسكين

١– شرح الشافية ١ / ٧٠ ، وينظر المفصل ٢٧٨ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، وشرح التصريف للثماتيني ٤٣١

٢– ينظر ، الكتاب ٤/١٧، والمفصل٢٧٧، وشرح الشافية١/٧٤ ، وارتشاف الضرب١/١٥٣

٣– ينظر، الكتاب٤/١٧، والمفصل/٢٧٧، وشرح الشافية١/٧٤ ، وشفاء العليل ٢ /٨٤١

٤– شرح الشافية للرضي ١ / ٧٤ ، وينظر ، المقتصد في شرح التكملة للجرجاني ٢ / ١٠٧٠

عينه سواء كانت العين حلقية كما في شَهِد ، أو غير حلقية نحو علِم . وهذا التسكين لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم[١]

وعلى هذا يقال شَهْد في شَهِدَ ، وعَلْم في علِم ، والقصد من هذا التسكين التخفيف ؛ لأنهم كرهوا الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل منه وهو الكسرة في البناء المبني على الخفة وهو الثلاثي[٢]

٢ – التفريع الثاني من (فَعِل) هو (فِعْل) بكسر الفاء وتسكين العين نحو : شهد من الحلقي ، وعلم من غير الحلقي.

و(فِعْل) من الحلقي يجوز أن يكون فرعَ (فَعِل) فيثبت التفريع .

ويجوز أن يكون بسبب نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، والذي من الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني[٣]

٣ – التفريع الثالث لـ (فَعِلَ) – بكسر العين – (فَعِلَ) بكسر الفاء والعين وهو مختص بالحلقي العين ، نحو : شهِد ولعِب وضحِك .

وسبب هذا التفريع بالرغم من أن حرف الحلق يناسبه الفتح ، ومع هذا لم تفتح العين الحلقية هنا ؛ كراهة أن تلتبس الصيغة بصيغة (فَعِل يفعل) . فلما لزم العين الكسر ، وفي كسر حرف الحلق ثقل عن كسر غيره ، أتبعوا الفاء العين ؛ ليحصل نوع من التخفيف بالخروج من كسرة إلى كسرة ؛لأن اللسان يعمل في جهة واحدة[٤]

١- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٢ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢٥٧

٢- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٢ ، وينظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٦ ، ٤٥٧

٣- ينظر الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، وشرح مختصر التصريف العزيّ في فن الصرف للتفتازاني ٣١ تحقيق د .عبد العال سالم مكرم . الناشر المكتبة الأزهرية للتراث . ط الثامنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٤- ينظر ،الكتاب ٢ / ٢٥٥

ثانياً – التفريع في (فعُل) – بضم العين -

التفريع في هذه الصيغة جاء على صورة واحدة ؛ إذ يكون بسكون العين طلباً للتخفيف – أيضاً – نحو : كَرْم في كرُمَ .

وقد جاء هذا التفريع في القرآن الكريم في بعض القراءات الشاذة منها قوله تعالى : " وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقًا " [1] بسكون السين في (حَسُن)[2]

ثالثاً – التفريع في صيغة المبني للمجهول (فُعِل)

من المعروف أنه عند بناء الفعل الثلاثي للمجهول يُضم أوله ويُكسر ما قبل الآخر ، فيقال : فُهِم ، ونُصِر ، والتفريع في هذه الصيغة الخاصة بالمبني للمجهول يكون بتسكين العين فيقال : نُصْر في نُصِر، وسبب هذا التفريع أنهم كرهوا الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء [3] . وقد جاء هذا التفريع في بعض القراءات الشاذة منها قوله تعالى : "وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ "[4] حيث قرئ بسكون العين[5] ومن ذلك قول الشاعر :

لو عُصْر منه المسكُ والبانُ انعصر[6]

هذه أهم التفريعات في صيغ الفعل الثلاثي المجرد ، مع ملاحظة أنه لا تفريع في (فَعَل) – بفتح الفاء والعين – ولعلَّ السر في ذلك يعود إلى أن الفتح

١- سورة النساء : من الآية ٦٩

٢- القراءة لأبي السمال . القراءات الشاذة لابن خَالويه ٦٧ ، وينظر البحر المحيط ٥ / ٢٩٠

٣- الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، وينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٤٤ ، والمنصف ١ / ٢٤

٤- سورة المائدة : من الآية ٦٤

٥- القراءة لأبي السمال . القراءات الشاذة لابن خالويه ٣٤ ، وينظر البحر المحيط ٣ / ٥٢٣

٦- البيت لأبي النجم العجلي . من مواضعه : الكتاب ٤ / ١١٣ ، والكامل للمبرد ٣ / ١٠٩٤ واللامات للزجاجي٣٥ ، والمنصف١/ ٢١

أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء[١]

ومع هذا فقد ورد التفريع في هذه الصيغة في القراءات الشاذة منها قراءة أبي السمال(شجْر) بسكون الجيم في قوله تعالى : " حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ "[٢] وكأنه فرَّ من توالي الحركات[٣] والتفريع هنا ليس بقوي ؛ لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة ، فإن السكون فيهما مطرد على لغة تميم .

١- ينظر الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، والمقتضب ٤٣ ، والخصائص ١ / ٧٥ ، والمنصف ١ / ٢١

٢- سورة النساء : من الآية ٦٥

٣- ينظر، البحر المحيط ٣ / ٢٨٤

المسألة الثالثة

الأصلية والفرعية في فعل الأمر

الأمر نقيض النهي ، يقال : أمره به ، وأمره إياه ، يأمره أمراً وأمارا فأتمر قبل أمره[١] وفي الاصطلاح : هو " قول القائل لمن دونه افعل" [٢]

وقيل : هو استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة [٣]

وعرّفه الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه " ما دل على الزمان الآتي كافعلْ وليفعلْ ، وهو مبني على السكون بغير اللام "[٤]

ويُوجه الطلب بصيغة فعل الأمر إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا ، يقول ابن هشام : " وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة (افعلْ) غالباً "[٥]

ومن القضايا التي شغلت بال النحويين قضية الأصلية والفرعية في فعل الأمر ، فهل فعل الأمر قسم برأسه أو فرع على المضارع ؟

وقد عرض النحاة لهذه المسألة في أثناء حديثهم وخلافهم عن بناء الأمر وإعرابه ، ولذا لم يكن لهم في هذه المسألة أدلة موسعة[٦]

والكلام في هذه القضية على رأيين :

١- ينظر : العين ٢٩٧/٨ ، مقاييس اللغة ١٣٧/١ ، لسان العرب ١٤٩/١

٢- التعريفات ٣٧

٣- ينظر ، الأمالي الشجرية ٢٦٨/١ ، والأنموذج ٩٨،٩٧ ، شرح المفصل ٥٩،٥٨/٧

٤- المفتاح في الصرف ٥٤

٥ - مغني اللبيب ١ / ٢٢٤

٦- ينظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤

أولاً – رأي البصريين

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر قسم برأسه ، فهو قسيم للفعل الماضي والمضارع ، فقد ورد هذا المصطلح- أقصد مصطلح الأمر – عند الخليل بوصفه أحد الأقسام الثلاثة للفعل[١] وسار على منهجه سيبويه، والمبرد، وابن السراج ، والأنبا ري وغيرهم [٢]

قال سيبويه – معرفاً الفعل وموضحاً أقسامه- : " وأما الفعلُ فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداثِ الأسماءِ ، وبنيت لِما مضى ، ولِما يكون ولم يقع ، وما هو كائن ولم ينقطع"[٣]

ثم مثَّل لهذه الأنواع قائلاً : " فأما بناء ما مضى : فذهبَ ، وسمعَ ، ومكثَ وحُمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ ، ومخبراً : يقتلُ ، ويذهبُ ، ويضربُ..."[٤]

ووضَّح أبو سعيد السيرافي كلام سيبويه فقال : " اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يُقسِّم الفعل إلى ثلاثة أزمنة : ماضٍ ، ومستقبل ، وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي"[٥]

ويبدو أن نص سيبويه مُلبس قد يُفهم منه أن الأمر تابع لأحد الزمنين : الماضي أو المستقبل ، أو أنه نوع من المستقبل ، كما فهم ابن السيد إذ قال معلقاً

١- ينظر ، العين ٢/٢٢٤ ، ٥/٣٥٥ ، ٨/٣١٣ ، ٣٩٨

٢- ينظر ، الكتاب ٤/١٤٤ ، المقتضب ٤/٨١ ، الأصول ٢/١٩٤ ، الأضداد /١٦٧ ، أسرار العربية ٣٢٨ ، شرح المفصل ٧/٦١،٦٢ ،الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦ ، همع الهوامع ١/١٦

٣- الكتاب ١ / ١٢

٤- المصدر السابق ١ / ١٢

٥- شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٥٧

على كلام سيبويه : " فجعلَ المستقبل كما نرى نوعين ، نوعٌ خالصٌ للاستقبال لا شركة فيه للحال ، وهو صيغة الأمر ، ونوعٌ مشتركٌ بين صيغة الحال والاستقبال ، وهو الذي يُراد به الإخبار "[1]

ولذا أثار أبو سعيد السيرافي هذا الإشكال ثم أجاب عنه ، قائلاً : " إنْ طعنَ طاعنٌ في هذا فقال : أخبرونا عن الحال الكائن ، أوقع وكان ، فيكون موجوداً في حيز ما يقال عليه : كان ، أم لم يُوجد بعْد فيكون في حيز ما يُقال عليه : لم يكن ؟ فإن قلتم هو في حيز ما يُقال عليه : لم يكن ، فهو مستقبل ، وإنْ كان قد وَقَعَ وُوجد فهو في حيز الماضي ، ولا سبيل إلى ثالث ، فدلوا على صحة هذا. فالجواب في ذلك – وبالله التوفيق – أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان : أحدهما : الزمان الذي قد وُجد فيه ، وزمان ثانٍ يخبر أنه قد وُجد وَحدث وكان ، ونحو ذلك ، فالزمان الذي يُقال : وُجد الفعل وحدث غير زمان وجوده ، فكل فعلٍ صحَّ الإخبار عن حدوثه في زمانٍ بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض . والفعل المستقبل هو الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله.

فقد تحصَّل لنا الماضي والمستقبل ، وفي قسم ثالث ، وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده ، وهو الذي قال سيبويه (وما هو كائن لم ينقطع)[2]

وقد أزال سيبويه نفسه هذا اللبس في موضع آخر من كتابه إذ فرَّق بوضوح بين المضارع والأمر قائلاً : " الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب والجزم وهي الأفعال المضارعة ، لا تكون في موضع (افعلْ) أبداً ؛ لأنها إنما تنتصب

١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٩٤

٢- شرح السيرافي ١ / ٥٨ ، وينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٦ ، ٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢٧ ، ١٢٨

وتنجزم بما قبلها ، و(افعلْ) مبنية على الوقف ، فإنْ أردتَ أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام"[١]

وقد تبع النحاة الخالفون من البصريين سيبويه في أن الأمر قسم للفعل مستقل برأسه ، قال السيوطي عن فعل الأمر : " والبصريون على أنه أصل برأسه"[٢]

ونص في الأشباه والنظائر على أن صيغة الأمر مرتجلة ، لا مقتطعة من المضارع[٣]

وعلى هذا فصيغة الأمر عند البصريين أصلية مرتجلة ، وليست منقولة ، قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها، قال السيوطي : " إنَّ الجمهور على أنَّ ثلاثة الأفعال : الماضي والمضارع والأمر أصول " [٤]

ثانياً – مذهب الكوفيين

أما الكوفيون – عدا الكسائي – فقد خالفوا أهل البصرة في رأيهم فجعلوا الأمر مقتطعا من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر[٥] ، وعلى رأسهم في ذلك إمام الكوفة الفراء [٦] وقد جعل الكوفيون الفعل الدائم – اسم الفاعل– قسيم

١– الكتاب ٣ / ٣٥

٢– الهمع ١ / ٢٦ ، وينظر الإنصاف ٢ / ٥٤٠ ، وأسرار العربية ٣١٩ ، واللباب ٢ / ١٩ ، وشرح الأشموني ٤ / ٢٤٣

٣– الأشباه والنظائر ٤ / ١٧٣

٤– الهمع ١ / ٢٦

٥– ينظر ،الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ١١٣

٦– ينظر ، معاني القرآن للفراء ٣١٤/٢ ، وخلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال ٥١

الماضي والمضارع [1]

وعلى رأي الكوفيين الفرعية ثابتة ؛ لأنَّ فعل الأمر عندهم فرعٌ على المضارع ، ولذلك فهو معرب مجزوم ، كما يجزم المضارع المقترن بلام الأمر . والأصل في (افعلْ) – عندهم – : لتفعلْ ، فلمَّا كثر استعمال الأمر للمُواجه في كلامهم حذفوا اللام تخفيفاً ، واستدلوا بالسماع ، قال الفراء – حين تحدث عن قوله تعالى :" قُلْ بِفَضْلِ اللّه وبِرَحْمَتِه فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ "[2] : " هذه القراءة العامة وقد ذُكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ : " فبذلك فلتفرحوا"[3] أي: يا أصحاب محمد ، بالتاء ... وقوَّى قول زيد أنها في قراءة أُبي : " فبذلك فافرحوا" ، وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجهه ، إلا أنَّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل... فلمَّا حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك : اضرب وافرحْ ؛ لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء ... وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) ؛ لأنه وجده فجعله عيباً ، وهو الأصل . ولقد سمعت عن النبي – صلى الله عليه وسلم– أنه قال في بعض المشاهد : " لتأخذوا مصافكم" ، يريد به : خذوا مصافكم"[4] .

١– ينظر ، المدارس النحوية لشوقي ضيف ١١٥

٢– سورة يونس : من الآية ٥٨

٣– ذكر ابن جني في المحتسب ١ / ٣١٣ : أن هذه قراءة النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وعثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، والحسن ، وأبي رجاء ، ومحمد بن سيرين ، والأعرج ، وأبي جعفر ، بخلاف ، والسلمي ، وقتادة ، والجحدري ، وهلال بن يساف ، والأعمش بخلاف ، وعباس بن الفضل ، وعمرو بن فائد ، وأن أُبي بن كعب قرأ :" فبذلك فافرحوا" ، وينظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٥

٤– معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، والحديث في صحيح مسلم ، كتاب الحج ٢ / ٩٤٣ بلفظ (لتأخذوا مناسككم).

وتبعه أبو بكر بن الأنباري ، إذ قال في حديثه عن قوله تعالى " يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ "[1] : " ... وكان الأصل فيه (لتتق) فحذفت التاء ؛ لكثرة استعمالهم الأمر المواجه ، ثم أدخلوا ألفاً يقع بها الابتداء ، والدليل على أن أصل اتق : لتتق قوله تعالى : " وليتق الله ربه"[2] ، فأمْر المخاطب بمنزلة أمْر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال ، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال"[3]

وقد نسب أبو البركات في الإنصاف هذا المذهب إلى الكوفيين ، وذكر من أدلتهم الحديث السابق : " لتقوموا إلى مصافكم "أي : قوموا ، وقول الشاعر[4] :

لِتقم أنتَ يابنَ خيرِ قريشٍ فلُتقضَى حوائجَ المُسلمينا

ثم أورد أبو البركات الأنباري[5] شواهد كثيرة للكوفيين تدل على الحذف لكثرة الاستعمال منها قول الشاعر[6] :

١- سورة الأحزاب : من الآية ١

٢- سورة البقرة : من الآية ٢٨٣

٣- إيضاح الوقف والابتداء ١ /٢٢٣

٤- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢ /٥٢٥ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٥٥٢ ، والتصريح ١ / ٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠٢ . وخزانة الأدب ٩ / ١٤ ، ١٠٦ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٨ / ٩٣

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٣٠

٦- البيت من الوافر ، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥ ، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩ / ١١ ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥ / ٦١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٩١ ، وأسرار العربية ٣١٩ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، ورصف المباني ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٧ / ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٩ / ٢٤ ،ومغني اللبيب ١ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٥٩٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٥ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٦ / ٣٩

محمدٌ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ منْ أمْرٍ تَبالا

وقد رأى الأنباري فساد ما ذهب إليه الكوفيون مبيناً أن فعل الأمر هو صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها[١]

وتبع ابنُ جني الفراء إذ قال في المحتسب بعد ذكر قراءة من قرأ " فبذلك فلتفرحوا"[٢] : فلتفرحوا " بالتاء خرجت على أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فأصل (اضربْ) : لتضربْ ، وأصل (قم) : لتقم كما تقول للغائب : ليقم زيدٌ ، ولتضرب هند ، لكن لمّا كثر أمر الحاضر نحو : قمَ ، واقعدْ ، وادخلْ ، واخرجْ ، وخذْ ، ودعْ حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً ، وبقي ما بعده ، ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلمّا حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل : اضربْ ، اذهبْ ، ونحو ذلك"[٣]

وقد أطلق ابن جني على (قم) المضارعة صراحة[٤]

وكان موقف ابن يعيش متردداً فتبع الكوفيين وابن جني أولاً ، فذكر ما ذكره ابن جني ثم رجع إلى مذهب البصريين[٥]

والمدقق يدرك أن الكوفيين اعتمدوا على الآتي:

١ – أن الأصل مستعمل ، وأيدوا ذلك بالسماع في الآية والحديث وبعض الشعر.

١- ينظر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٨،٥٤٩

٢- سبق تخريج القراءة في هامش ٨٥

٣- المحتسب ١ / ٣١٣

٤- الخصائص ٣ / ٢٩٩

٥- شرح المفصل ٧ / ٥٩ ، ٦١

٢ – أنهم قاسوا إعراب فعل الأمر وجزمه على إعراب فعل النهي وجزمه بـ " لا " الناهية ؛ حملاً للشيء على ضده .

٣ – شَبَهُ الأمر للمضارع في جزم الفعل المعتل ، نحو : اغزْ ، لم يغـز ، واخش ، ولم يخش.

ونلحظ أن الأدلة الثلاثة تدور حول التوافق بين المضارع والأمر، فالتوافق بين المضارع المعتل المجزوم وبين نظيره الأمر المعتل ، جعل من المستبعد الحكم عليهما بحكمين مختلفين ، لا سيما إذا لاحظنا أنهما اتفقا – أيضاً- حـين كانـا صحيحين ، وأيضا حين يُسندان إلى ضمير من ضمائر الرفع [١]

وأخذ ابن هشام بقول الكوفيين ونسبه إلى الأخفش – أيضاً- مستدلاً بما استدلوا به مضيفاً أدلة أخرى ، قال : " وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قمْ ، واقعدْ ، وأن الأصل : لتقُم ، ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛ لأنَّ الأمر معنى حقُّـه أن يُؤدى بالحرف ، ولأنه أخوْ النهي ولم يُدلّ عليه إلا بالحرف ؛ ولأن الفعل إنما وُضِع لتقييد الحدث بالزمان المُحصَّل ، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل"[٢] ثم ذكر بعض ما استشهد به الكوفيون .

ونلحظ من خلال النص السابق أن ابن هشام قد أضاف إلى أدلة الكوفيين ما يأتي:

١– أنَّ الأمر معنًى حقه أن يُؤدى بالحرف ، وأن الفعل إنما وُضع لتقييـد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده ، فالدلالة على

---

١ – تنظر صور التوافق بين المضارع والأمر في شرح المفصل ٧ / ٥٩ ، وخلاصة الأقـوال على شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٥١ ، ٥٢

٢ – المغني ١ / ٣٠٠

الأمر جاءت باللام ، وهو سبب خارج عن حقيقة الفعل ووضعه .

٢ – أن البناء لم يعهد كونه بالحذف ؛ لأنه ثبوت وسكون ، والحذف فيه تغيير وحركة ، لذا لم يُسمع بناءٌ بالحذف في غير هذا ، فإذا ثبت أنه غير مبني فهو مجزوم وملحق بالمضارع.

٣ – أنهم حكموا بفعلية أفعال الإنشاء مع تجردها عن الزمن ؛ لأن هذا التجرد عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكن ادّعاء هذا في أفعال الأمر لأنها ليس لها استخدام سابق في غير الطلب ، فحينئذ تُشكل الفعلية مع الدلالة على الطلب ، ولا يُخرج من هذا الإشكال إلا القول بأن الإنشاء دُلّ عليه باللام لا بالفعل ، فمؤدى هذا الدليل أننا لو لم نقل بأن الأمر أصله مضارع مجزوم بلام الأمر لأدى بنا هذا إلى القول بوضع فعل خالٍ من الزمن دال على الإنشاء بأصل وضعه[١]

لكن من العجيب أن ابن هشام- الذي اختار رأي الكوفيين في المغني – عرض رأي البصريين في أوضح المسالك كأنه هو المختار دون أن يشير إلى خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فذكر أن المبني من الفعل نوعان :

أحدهما- الماضي ثم قال : " والثاني : الأمر ، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه ، فنحو(اضربْ) مبني على السكون ، ونحو (اضربا) مبني على حذف النون ، ونحو (اغز) مبني على حذف آخر الفعل"[٢]

وفي تقديري أنه يمكن تعليل موقف ابن هشام هذا بأحد احتمالين :

الأول – أن هذا إما من قبيل المجاراة لما شاع بعد أن قال رأيه الحقيقي في المغني .

١- ينظر ، المغني ١ / ٣٠٠

٢- أوضح المسالك ١ / ٣٧

والآخر – أنه كان يخاطب المتعلمين فأراد التسهيل عليهم ، ولم يشأ أن يزج بهم في خلاف حول أصلٍ قلَّ استعماله فاكتفى بذكر الشكل الظاهر المنطوق به ، فكان تقسيمه على هذا الأساس .

ويبدو أن ابن النحاس قد رجح مذهب الكوفيين ، إذ نقل عنه السيوطي أنه يرى أن الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني ، فجاء أمر ما عدا المخاطب على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها ، وقد يأتي على الأصل ، واستشهد بقراءة " فبذلك فلتفرحوا"[١]

ومذهب الكوفيين يتفق (وأصل تقليل الأصول) مع توافر علامات الفرع ودلالتها على الأصل ، وهذا يتفق مع أصل (الفروع هي المحتاجة للعلامات).

ولذا رجحت الدراسات المقارنة مذهب الكوفيين إذ تقتصر هذه اللغات على زمنين فحسب هما الماضي والمضارع ، قال الدكتور / على وافي : " ليس للفعل في معظم اللغات السامية إلا زمنان : فعل انتهى زمنه (ماضٍ) ، وفعل لم ينته زمنه (مضارع) للحال أو الاستقبال وأمر"[٢]

واستثنى اللغة الأكادية فللفعل فيها ثلاثة أزمنة .

وقال بروكلمان :" تفرق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة ، يُبنى أحدهما بزيادة مقطع في الأول على صيغة الأمر ، وهو ما يسميه العرب المضارع"[٣]

ويقول الدكتور ولفنسون في حديثه عن المميزات المشتركة للساميات : " يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدل على جميع

١- الأشباه والنظائر للسيوطي١ / ١٥٣

٢- فقه اللغة للدكتور / عليّ عبد الواحد وافي ٢١

٣- فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان . ترجمة د / رمضان عبد التواب ١١٣

الأزمنة[١]

وبناء على ما سبق تبدو قسمة الفعل عند البصريين ومن وافقهم ثلاثية ، وعند الكوفيين ثنائية ؛ لأن الأمر عندهم فرع عن المضارع.

قال الأشموني : " مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية"[٢]

والمدقق يرى أن القسمة عند المدرستين ثلاثية ؛ لأن الكوفيين يعدون اسم الفاعل فعلاً دائماً ، فالفعل عندهم : ماض ، ومستقبل ، ودائم[٣]

وإن كان لي من رأي في هذه المسألة فيمكن القول : إن فعل الأمر قسم قائم بذاته وأنه ثالث ثلاثة هي : ماض ، ومضارع ، وأمر ، وذلك لأمور :

أولاً – وقوع الأمر مسنداً ، فالفعل يقع مسنداً . ويكون فاعله مسندا إليه يقول الشيخ عبد القاهر : " وتقول: ضربت فيكون الفعل مسندا إلى ضمير المتكلم كما كان مسنداً إلى زيد في قولك : ضرب زيدٌ ، وعلى هذا يجري (اذهب) ولا تضرب ؛ لأن في (اذهبْ) ضميراً مستكناً للمأمور ، وكذلك لا تضرب ، فيه ضمير للمنهي ، فقولك : (اذهبْ) مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك : (ضرب زيدٌ) في أنك أسندت الفعل إلى الاسم "[٤]

فكما أن وقوع الماضي مسنداً دليل على فعليته يعد – بالمقياس نفسه –

١- تاريخ اللغات السامية ١٦

٢- شرح الأشموني ٤ / ٢٤٣

٣- ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٥ ، والإيضاح للزجاجي ٨٦ ، ومصطلحات النحو الكوفي ٥٠

٤- المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٨٠ ، ٨١

الأمر فعلاً لوقوعه مسنداً .

ثانياً – اختلاف ما يُعبِّر عنه الأمر من زمن عن زمن كل من الماضي والمضارع.

وخير ما يعبر عن هذا قول سيبويه المشار إليه في افتتاح المسألة [١]

ثالثاً – لكل من الصيغتين دلالة واستعمال ، فصيغة الأمر المباشرة دون دخول اللام تُستعمل مع المخاطب ؛ لأنه أكثر استعمالاً فاستعمل معه الصيغة الأخف ، أما غير المخاطب فقد اختص بما اقترن باللام ، يقول الصبان : " واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره باللام ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف فيه أولى"[٢] وتفيد أيضاً التوكيد ، يقول الزجاجي : " وربما أدخلت اللام – ويقصد لام الأمر – في هذا الفعل أيضاً توكيداً[٣]

١- الكتاب ١ / ١٢

٢- حاشية الصبان ٤ / ٣

٣- كتاب اللامات للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك ص ٨٨ ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

المسألة الرابعة

صيغة المبني للمجهول بين الأصلية والفرعية

المبني للمفعول- أو المجهول كما هو شائع عند معظم الصرفيين - هو الفعل الذي حُذف فاعله لسبب" ما " لفظي أو معنوي ، وأقيم المفعول أو غيره مقامه فأخذ أحكامه مع تغيير في صورة الفعل [١]

وقضية الأصلية والفرعية في صيغة الفعل المبني للمجهول من أهم المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ؛ إذ أحدثت خلافاً كبيراً بين علماء مدرستي البصرة والكوفة :

أولاً- رأي البصريين

ذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مُغيَرة ومُحوَلة من فعل الفاعل ، وليست بأصل[٢]

قال ابن جني - حين تحدث عن أبنية الثلاثي المجرد في المنصف شرح تصريف المازني - : " وأما الفعل المبني للمفعول ، فعلى مثال واحد ، وهو " فُعِلَ " ، نحو : ضُرِبَ ، وقُتِلَ ، وهذا أصله : فَعَلَ أو فَعِلَ ، ثم نُقل فجُعل حديثاً عن المفعول ، ألا ترى أن (ضُرِبَ) منقول من (ضَرَبَ) ، و(رُكب) منقول من (رَكِبَ) "[٣]

وقال ابن يعيش - في حديثه عن الفعل المبني للمجهول- : " وأما قوله : معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِلَ إشارة إلى أن هذه الصيغة مُنشأة ومُركبة

١- ينظر ، شرح المفصل ٧ / ٦٨

٢- الارتشاف ٣ / ١٣٢٥

٣- المنصف ١ / ٢١

من باب الفاعل ، وعليه الأكثر من النحويين"[١]

والدليل على ذلك أن الفاعل لمَّا كان لازماً للفعل والمفعول غير لازم كان أصلاً للمفعول ، ويلزم منه أن يكون فعله أصلاً ؛ لأنه كالجزء منه[٢]

ونقل ابن عصفور دليلين آخرين للبصريين على فرعية صيغة الفعل المبني للمجهول :

أحدهما - ترك الإدغام في نحو سُوير ، وذلك أن الواو والياء متى اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء نحو : طويت طيّاً، ولويت ليّاً ، والأصل : طوياً ولوياً ، ومع ذلك قالوا : سُوير وبُويع فلا يدغمون فدلَّ على أنهما مُغيران من "ساير وبايع" ؛ إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فيجب الإدغام

والآخر - ترك الإبدال في نحو: وُوري ؛ إذ القياس أنه متى اجتمع واوان في أول الكلمة أن تُهمز الأولى منهما لزوما هروبا من ثقل الواوين ، نحو أواصل وأصله وواصل ، فدل ذلك على أن "وُوري "مُغيَر من " وارى "، وأن اجتماع الواوين عارض ؛ إذ لو كان أصلاً غير مُغير لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم قلب الواو همزة [٣]

وردَّ الكوفيون ومَنْ وافقهم فقالوا : أما ترك الإدغام ؛ فلئلا يلتبس بمجهول(فعَّل)؛ لأنه إذا قيل : سُيِّرَ بالإدغام لم يعلم أنه مجهول : ساير أو سيَّر .

١- شرح المفصل ٧ / ٧١

٢- شرح ألفية ابن معطي للقواس ١ / ٦١٧

٣- شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٠ ، ٥٤١ ، وينظر أوضح المسالك ٤ / ٣٦٢ ، والتصريح ٢ / ٣٥٧

وأما ترك الإبدال ؛ فلأن الواو الثانية في " وورِي " ليست متأصلة في الواوية ؛ لأنها منقلبة عن ألف " وارى"[١]

ثانياً - رأي الكوفيين

ذهب الكوفيون ومَنْ وافقهم إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصل برأسه ، وليست مُغيَّرة من صيغة الفاعل ، ونسب هذا الرأي إلى المبرد [٢] ، ونسبه أبو حيان إلى المبرد وابن الطراوة[٣]

وبالعودة إلى المقتضب لم أجد المبرد عدّ صيغة المبني للمجهول رابع أبنية الثلاثي ، وإنما عدّ أبنية الفعل الثلاثي ثلاثة أبنية فحسب ، قال المبرد : " فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إن كان ماضياً [٤]

ونقل ابن مالك هذا المذهب في شرح الكافية الشافية عن سيبويه والمازني[٥] ، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يفيد ذلك ، بل فيه ما يقطع على أن مذهبه هو المنسوب إلى البصريين ، قال :" وأصل كلامهم تغيير فُعل من رددْت وقُلت "[٦] .

أما ما نسب إلى المازني منْ أنه يرى أصالة صيغة المبني للمجهول . فلعل ذلك راجعٌ إلى أنه حين عدّ أبنية الفعل الثلاثي التي لا زيادة فيها ذكر من بينها صيغة المبني للمجهول ، قال المازني : " والأفعال نحو : ضَرب ، وعلِم ،

١- التصريح ٢ / ٣٥٧

٢- المقتضب ١ / ٥٠ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٠ .

٣- الارتشاف ٣ / ١٣٢٥

٤- المقتضب ١ / ٢٠٩

٥- شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠١٤ ، وينظر الأشموني ٤ / ٢٤٢

٦- الكتاب ٤ / ٤٢٣

و ضُرِبَ و ظَرُفَ "[1]

ولكن هذا لا يقطع بأنه يرى أصلية هذه الصيغة لسببين :

أحدهما - أن ابن جني حين شرح قول المازني لم يذكر ذلك ، بل نص على أنّ الفعل المبني للمجهول منقول من صيغة المبني للفاعل ، ولو كان ابن جني مخالفاً للمازني في هذا ما أغفل الإشارة إلى ذلك .

والآخر - أن المازني حين ذكر أبنية الفعل الرباعي اكتفى بالإشارة إلى بناء واحد وهو " فعلل " نحو دحرج وبعثر ، ولو كان يرى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصل لما أغفل ذكرها هنا اكتفاء بما سبق [2]

وحجة الكوفيين أن هناك أفعالاً في اللغة تلزم البناء للمجهول ،ولم ينطق منها بمبني للمعلوم نحو ، جُنَّ ، وُحمّ ، وُعنِي وُزهِي وغيرها ، ولا يوجد فرع بغير أصل ، فدل ذلك على أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول أصل لا فرع[3]

وردَّ ابن عصفور بأن هذا مقدر أخذه من فعِل فاعلٍ لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتُهمل الأصل[4]

وقد نقل الشيخ خالد الأزهري نقض دليل الكوفيين قائلاً : " ... وجوابه بالنقض وهو أن لنا جموعاً لم يُسمع لها واحد كـ " عبابيد ، وأبابيل، والجمع فرع الإفراد اتفاقاً ، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وأنتم لا تقولون به ، فما كان جوابكم عن هذا ، فهو جوابنا عن ذلك"[5]

١- المنصف ١ / ٢٥

٢- ينظر ، النصف ١ / ٢٥

٣- التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٥٧ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧١

٤ - شرح الجمل ١ / ٥٤٠ ، ٥٤١

٥- التصريح ٢ / ٣٥٧

ويبدو أن ابن مالك قد اختار مذهب الكوفيين ، إذ قال بعد أن نسب إلى سيبويه والمازني ما نُسب إلى الكوفيين : " فكان ينبغي على هذا إذا عدَتْ صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل كـ " دحرجَ " ، وصيغة له مصوغاً للمفعول كـ " دُحرِج " ، وصيغة للأمر كـ " دحرجْ " إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سنة مطردة ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما "[1]

وما بين القول بأن صيغة الفعل المبني للمجهول مُغيَّرة ، والقول بالأصلية وعدم التغيير يبدو أن الأصل في هذا البناء أنه تمَّ عن طريق التحويل في صيغة الفعل بحيث يتناسب مع التغيير في تركيب الجملة ، ويمنع اللبس بينها وبين الجملة غير المحولة، وعلى هذا فصيغة المبني للمجهول فرع من صيغة المبني للمعلوم .

ولعل مما يدعم هذا التوجه الأمور الآتية :

أولاً – أن ما استدل به الكوفيون أمكن رده ؛ إذ لا يلزم أن يوجد الأصل لوجود الفرع ، فكثيراً ما يُهمل العرب أصل الشيء ، ويستعملون فرعه ، فقد ظهر ذلك في باب " الفعل الجامد والمشتق " ؛ إذ أميت بعض الأفعال الماضية واستعمل مضارعها وأمرها نحو : " يدع ، ويذر " والأمر والمضارع فرع عن الماضي[2]

ثانياً – أن هناك مفردات أهملت واستعملت جموعها ، نحو : ملامح ،

١- شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ .

٢- ينظر ، مختصر التصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني ١١٢ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم . ط الثامنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م . الناشر المكتبة الأزهرية للتراث

ومحاسن ، وأباطيل ، وأعاريض .

ثالثاً – استعمال بعض المصغرات من غير أن يستعملوا لها مكبراً ، نحو : رُويد ، وكُميت ، ولا شك أن الجمع فرع المفرد ، والمصغر فرع عن المكبر ، فحيث جاز ذلك في هذه الأشياء لم يَقْدح في أصالة المفرد والمكبر ؛ فإنه يجوز هنا من غير أن يقدح فيما تمَّ اختياره[1]

رابعاً – أن طلب الفعل إنما هو للفاعل من جهة المعنى أولاً ، والمفعول ثانياً ، فلذلك ينبغي أن تكون نيته له أولاً ، وللمفعول ثانياً[2]

١- ينظر ، عنقود الزواهر في الصرف للقوشجي ٣٩٦ ، تحقيق د . أحمد عفيفي ط الأولى١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .

٢- ينظر ، شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٣٦

المسألة الخامسة

الأصلية والفرعية في أبنية الاسم الثلاثي المجرد

تدخل هذه المسألة وما كان على شاكلتها تحت ما يعرف بـ " ردّ بعض الأبنية إلى بعض " ، والمراد برد بعض الأبنية إلى بعض أن يكون للكلمة أكثر من وزن فيقال : إنَّ أحدهما أصل والآخر فرع عنه .

قال ابن الحاجب بعد أن فرغ من ذكر أبنية الاسم الثلاثي المجرد : " وقد يرد بعضٌ إلى بعض..."[1]

ووضَّح مراده بذلك الرضي فقال : " أقول : يعني برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبلُ : إن أصل بعض أوزانها البعضُ الآخر ، كما يقال في فَخْذ – بسكون الخاء – إنه فرعُ فَخِذ – بكسرها – وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يُغيِّرون البناء ولا يفرعون..."[2]

هذا ، والاسم المجرد هو ما كانت حروفه كلها أصولاً لا زيادة فيه ، وهو على ثلاثة أنواع : مجرد ثلاثي ، ومجرد رباعي ، ومجرد خماسي[3] ومن المعلوم أن أقل ما يبنى عليه الاسم ثلاثة أحرف ؛ إذ كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف ؛ إذ الأول مبتدأ به ، والآخر موقوف عليه ، ومن خواص كلامهم أن لا يُبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يُوقف إلا على ساكن، فكان من المناسب أن يكون بين المبتدأ به والمقطوع عليه وسط يكون كحاجز بين الابتداء والانقطاع .

وهذا ما نص عليه الخليل بن أحمد بقوله : "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة

١- الشافية لابن الحاجب ١٢ ، ١٣ ، وشرحها للرضي ١ / ٣٩

٢- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٠

٣- ينظر ،الممتع في التصريف ١ / ٦١ ، والمبدع ٥٥

أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تمشى به الكلمة وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سعد وعمر) ونحوهما من الأسماء، بُدئ بالعين وحشيت الكلمة بالميم ووقف على الراء"[١]

ومن المعلوم – أيضاً – أن الاسم لم يُوضع زائداً على الخماسي ؛ لأنه لو زاد على الخماسي أقل زيادة لكان سداسياً ، ولو حصل ذلك لزم أن تكون الكلمة الواحدة بمنزلة الكلمتين ؛ إذ مرَّ أن كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف حاصل ، وتركيب الكلمتين مستدعٍ لنوع من التفرع ، والتفرع ينافي الأصلية ، فلو وضع سداسي أصلي لكان كاشتمال الشيء على الضدين ، وهو مستحيل ، فلهذا لم يوضع[٢]

والقسمة العقلية تقتضي أن يكون للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزنا . ويتم التعرف على عدد الصيغ الثلاثية المجردة في الأسماء، من ضرب ثلاثة أحوال الفاء في أربعة أحوال العين، فينتج عن ذلك اثنا عشر بناء ممكنا للأسماء الثلاثية المجردة، ولم تحتسب أحوال (لام) الكلمة في تلك العملية ؛لأن حركاتها ليست من بناء الكلمة، بل هي طارئة عليها، فاللام هذه موضع حركات الإعراب التي تتعاقب عليها تبعاً لتعاقب العوامل المختلفة، وكذلك فإنها موضع حركات البناء على السكون أو الفتح أو الكسر أو الضم[٣]

وقد اتفق علماء العربية على أن أكثر ما استعمل من هذه الأبنية عشرة

١- العين للخليل ٤٩/١ ، وينظر شرح التصريف للثمانيني ٢٠١ تحقيق د / إبراهيم بن سليمان البعيمي . مكتبة الرشد . الرياض ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢- شرح اليزدي على الشافية ص ٧ ، ٨

٣- ينظر، الكتاب ٢٤٢/٤، ٢٤٣، ٢٤٤، وشرح الملوكي /٢٠، ٢١، ٢٢ ، وشرح الشافية ٣٥/١، ٣٦، وهمع الهوامع ٩/٦

مطردة في الاستعمال، واختلفوا في اثنين منها.

أما العشرة المتفق عليها فهي [1]:

١ - فَعْل- بفتح الفاء وسكون العين - وتكون اسماً نحو : فَهْد ، وصفة نحو : صَعْب .

٢ - فِعْل- بكسر الفاء و سكون العين - وتكون اسماً نحو : جِذْع ، وصفة نحو : نِكْس .

٣ - فُعْل- بضم الفاء وسكون العين - وتكون اسماً نحو : قُفْل ، وصفة نحو : حُلْو .

٤ - فَعَل- بفتح الفاء والعين - وتكون اسماً نحو : فَرَس ، وصفة نحو : بَطَل

٥ - فَعِل- بفتح الفاء وكسر العين - وتكون اسماً نحو كَتِف ، وصفة نحو : فَرِح .

٦ - فَعُل- بفتح الفاء وضم العين - وتكون اسماً نحو : عَضُد ، وصفة نحو : نَدُس.

٧ - فُعَل- بضم الفاء وفتح العين - وتكون اسماً نحو : جُرَذ ، وصفة نحو :حُطَم .

٨ - فُعُل- بضم الفاء والعين - وتكون اسماً نحو : عُنُق ، وصفة نحو : جُنُب .

٩ - فِعِّل - بكسر الفاء وسكون العين - وتكون اسماً نحو: ضِلِّع، وصفة نحو: عِدًى .

---

١ - شرح الملوكي /٢٠، وشرح الشافية ٣٥/١، وهمع الهوامع ٩/٦

١٠ – فِعِل– بكسر الفاء والعين – وتكون اسما نحو: إبل[١] ، قال سيبويه : " ويكون " فِعِلاً " في الاسم نحو " إبل " وهو قليل ، ولا نعلم في الأسماء والصفات غيره"[٢] ، وزاد الأخفش " إطِل " ، أما ابن خالويه فقد ذكر ثمانية أسماء وبعض الصفات ، ثم قال : " ولم يحك سيبويه إلا حرفاً واحداً :إبل وحده ؛ لأنه بلا خلاف ، والباقية مختلف فيهن"[٣]

هذه هي الأوزان العشرة المتفق عليها للاسم الثلاثي المجرد .

أما الوزنان المختلف فيهما فهما :

١ – فُعِل – بضم الفاء وكسر العين – وقد ذهب أكثر علماء العربية في هذه الصيغة مذهبين :

أحدهما– عدُّ صيغة(فُعل) بناءً مطرداً، ودليلهم على ذلك جواز التسمية على وزن (فُعِل)؛ لإمكان نقل الفعل المبني للمجهول، وتسمية الأعلام به، ولمَّا جاز ذلك في الأعلام أجازوا نقله – أيضاً– لتسمية الأنواع به، نحو: (دئل) – وهو اسم دويبة– وقد سميت به قبيلة أبي الأسود الدولي ، وكذلك (رئم) – وهو من أسماء الإست– و(وعل) لغة في (الوعل) بفتح الواو، لأن العرب قالت: (تنوط وتبشر)، – وهما طائران– سُميا بالفعل المبني للمجهول، إذ صارا بالنقل اسمين من أسماء الأنواع، فلما جازت التسمية هنا، جازت في (دئل) و(رئم) و(وعل) أيضا، ولو أهمل وزن (فعل) في الأسماء لما استعمل في الأفعال المبنية للمجهول. وهي كثيرة في اللغة العربية، فلا حجة ــ في نظرهم ــ لمن أهمله بناءً على

---

١ – ينظر، الكتاب ٤/٢٤٢ــ ٢٤٤، والمقتضب ١/٥٤، والمنصف ١/١٩، ٢٠، وارتشاف الضرب ١/١١ــ ٢٩، والمزهر ٢/٥،٦

٢ – الكتاب ٢/ ٣١٥

٣– ليس من كلام العرب لابن خالويه ٣٧ ، ٣٨

ادعاء استثقاله[1]

والآخر- ذهب بعض علماء العربية إلى إهمال صيغة (فُعِل) ؛ لاختصاص هذا الوزن بالفعل الماضي المبني للمجهول دائماً؛ ولقلة الكلمات الواردة على وزنه مما سمع من العرب، فلم يُنقل عنهم غير: (دئل) و(رئم) و(وعل)؛ لأنهم كانوا يستثقلون الخروج من الضم إلى الكسر، وكل منهما ثقيل[2]

والراجح إهمال هذا الوزن، لأنه لم يرد في كلام العرب إلا في تلك الكلمات المسموعة التي لا يمكن تعميمها على غيرها لوجود الثقل، قال سيبويه : "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ، ولا يكون إلا في الفعل ، وليس في الكلام فُعِل "[3]

٢ - فِعُل - بكسر الفاء وضم العين -

يعد هذا البناء مهملاً عند جميع علماء العربية[4]؛ لندرته الناتجة عن ثقل لفظه على ألسنة العرب؛ ولأن فيه خروجاً من كسرة الفاء إلى ضمة العين، والكسر ثقيل، والضم أثقل منه، ومما زاد الثقل أن الحاجز الذي بينهما لا وجود له، ووردت هذه الصيغة في قوله تعالى: " وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ "[5] ، رويت فيها قراءة (الحِبُك) - بكسر الحاء وضم الباء- ، وهي قراءة شاذة، وقد حسبها ابن جني سهواً، لأنه ليس في كلام العرب شيء جاء على وزن (فِعُل) أصلاً بكسر

---

١ -ينظر، شرح أدب الكتاب /٢٧٢

٢ - ينظر، شرح الملوكي /٢٣، وشرح الشافية ١/٣٥ــ ٣٦، والمزهر ٢/٦

٣- الكتاب ٤ / ٢٤٤ ، وينظر ، المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١ / ٨٢٥

٤ -الكتاب ٤/٢٤٤، والمقتضب ١/٥٥، والمنصف ١/٢٠، وشرح الملوكي /٢٤، وشرح الشافية ١/٣٦، وهمع الهوامع ٦/١١

٥ - سورة الذاريات : الآية ٧

الفاء وضم العين، وبناء على ذلك حمل هذه القراءة على تداخل اللغات، الأولى بكسر الحاء والباء، والثانية بضمهما، فكأن القارئ حين كسر أراد قراءة (الحِبك) بكسرهما، فأدركه ضم الباء فجأة، كأنه تذكر قراءة الضم فجمع بين أول اللفظة على قراءة (الحِبك)، وبين آخرهما على قراءة (الحُبُك)[1].

وقد وجدت هذا التوجه حتى عند المفسرين ؛ إذ عدّ الآلوسي قراءة) حبُك)- بكسر الحاء وضم الباء- قراءة شاذة غير متوجهة، وكأنه بعد أن كسر الحاء توهم قراءة الجمهور فضم الباء، فعده من باب تداخل اللغات؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا البناء؛ لأن فيه الانتقال من خفة إلى ثقل [2]

هذا ، وقد يُردُّ بعضٌ من هذه الأوزان إلى بعض على سبيل الفرعية لا الأصلية.

والسبب الذي دعا بعض القبائل العربية - نحو قبيلة تميم- إلى التفريع على بعض أصول الأسماء الثلاثية المجردة هو طلب السرعة في النطق ، والخفة ولا يتحقق ذلك في الأبنية الأصلية ، وهذا التفريع يتفق مع طبيعة لهجة قبيلة تميم التي تميل إلى سرعة النطق في الكلمات ، وتتحقق هذه السرعة الصوتية في المقاطع الساكنة ، أي التي تبدأ بمتحرك يليه ساكن ، نحو : كَبِد على وزن(فَعِل) وهو بناء أصلي ، فرعوا عليه (كَبْد) - بتسكين عينه - فصارت فاء الكلمة المتحركة بالفتحة مع عين الكلمة الساكنة بعد التفريع تُكوِّن مقطعاً ساكناً ، وهو أسرع نطقاً مما كان عليه المقطع المتحرك في الأصل ، أي في بناء (كَبِد) الأصلي ؛ ولأن السكون لا حركة فلم يتطلب جهداً عضلياً للنطق به كما يتطلبه

١ - ينظر، المحتسب ٢٨٦/٢، ٢٨٧، وشرح الشافية ٣٩/١

٢ - ينظر، روح المعاني للألوسي ٨/٢٧

النطق بالحركات[1]

ولذا لمَّا كان التفريع مقصوداً به التخفيف وجدناه في الأبنية الثقيلة دون الخفيفة .

وهذه بعض الأبنية التي يدخلها التغيير وتفريعاتها :

أولاً – فَعِل – بفتح الفاء وكسر العين –

إذا كانت الأسماء الواردة على هذا الوزن عينها حرف حلق نحو : فَخِذ ونَهِم ، جاز فيها – باطراد – ثلاثة تفريعات للتخفيف ؛ لأن في هذا البناء ثقلا بالانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقيل وهو الكسر وهي :

أ – فَعْل بإسكان العين ، فيقال : فخْذ ونهْم ، وفي هذا تخفيف ؛ لأنه صار الانتقال من خفيف إلى أخف منه.

ب – فِعْل بإسكان العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، فيقال : فخْذ ، ونهْم ، وفيه تخفيف – أيضاً – لما فيه من انتقال من ثقيل إلى خفيف .

جـ – فِعِل بكسر الفاء اتباعاً لحركة العين كراهة الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقيل وهو الكسر ، فبذلك تتماثل الحركتان ، وفي تماثلهما خفة على اللسان ، لأنه يعمل حينئذ من جهة واحدة، فيقال : فِخِذ ، ونِهِم [2]

ثانياً – فَعُل – بفتح الفاء وضم العين –

كل اسم ورد على هذا الوزن جاز فيه تفريع واحد هو إسكان العين للتخفيف ؛ فراراً من الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقيل وهو الضم ، فيقال

١- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة للدكتور ناصر حسين علي ٢٦٥ ، ٢٦٦ المطبعة التعاونية بدمشق ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

٢- ينظر ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٠ ، ٤١

في : رَجُل : رجْل بالإسكان[١]

ثالثاً – فُعُل – بضم الفاء والعين-

يجوز في هذا الوزن تفريع واحد هو إسكان العين ؛ فراراً من توالي ثقيلين ، فكل اسم ورد على هذا الوزن يجوز إسكان عينه مفرداً أو جمعاً ، بل الجمع أولى من المفرد بالتخفيف ، قالوا في : عنق : عُنْق[٢]

رابعاً – فِعِل – بكسر الفاء والعين –

يجوز فيه تفريغ واحد بإسكان عينه ؛ فراراً من توالي ثقيلين ، نحو : إبِل يقال فيها : إبْل– بسكون الباء – والتخفيف في الوزن السابق أكثر منه في هذا الوزن ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين[٣]

خامساً – فُعْل – بضم الفاء وإسكان العين –

بعض الكلمات التي وردت على هذا الوزن سمع فيها ضم العين نحو : يُسْر وعُسْر بسكون العين ، فيحكى عن الأخفش أن كل ما ورد على فُعْل – بسكون العين– يجوز تفريعه بضمها ما لم يكن صفة نحو : حُمْر أو معتل العين نحو : سُوق ، وذلك نحو قُفْل ويُسْر وعُسْر ، يقال فيها : قُفُل ، ويُسُر ، وعُسُر بضم العين . وحجة الأخفش على أن المضموم فرع : أنه رأى مضموم العين أقل استعمالاً من ساكنها ، فحكم بأن الساكن أصل ؛ لكثرة استعماله وتداوله[٤]

وأنكر جمهرة العلماء ما ذهب إليه الأخفش من تفريع المضموم على الساكن ؛ لأنه يخالف المعهود في التفريع وهو أن يكون للتخفيف ، وإذا لم يكن بد من التفريع فالأولى أن يكون المضموم أصلاً ، والساكن فرعاً حتى تتحقق

١- ينظر ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٢

٢- ينظر ، شرح الشافية ١ / ٤٤

٣- المصدر السابق ١ / ٤٤

٤- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٦

الحكمة من التفريع ، أما كثرة الاستعمال فلا تدل على أصالة لأنها مرتبطة بالخفة لا بالأصالة ، فقد يكون الأصل ثقيلاً مهملاً كما في : يقول ويبيع[١]

ولعل الدراسة المقارنة بين العربية وأخواتها الساميات ترجح رأي الأخفش ؛ إذ يري بعض المستشرقين أن الساكن العين أصل ، والمضموم فرع ؛ لأن هذا هو الموجود في اللغة الأكدية والعبرية ، يقول برجشتراسر: " إن أكثر الأسماء التي وزنها فُعْل قد تكون على وزن فَعْل – أيضاً – نحو : أُذُن وأُذْن وهي في الأكدية والعبرية أصلها السكون فنرى من ذلك أن أُذْن بالذال الساكنة هي الأصل ، وأن أُذُن المتحركة مقلوبة عنها"[٢]

سادساً- فَعْل – بفتح الفاء وسكون العين –

إذا كانت عين هذا الوزن حرف حلق سمع فيها الفتح – أحياناً – نحو : نَهَر وشَعَر وبَحَر بفتح الثاني لغة في : نهْر وشعْر وبحْر .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن المفتوح فرع الساكن ، وجعلوا ذلك قياساً مطرداً ، فكل ما كان على (فَعْل) – بفتح الفاء وسكون العين– ، وعينه حرف حلق فإنه يجوز فتح عينه ؛ لمناسبة حرف الحلق.

أما البصريون فيرون أن المفتوح العين ليس فرعاً عن الساكن ، وإنما هما لغتان فيما سُمعا فيه ذلك ، ولا قياس فيما لم يُسمع.

قال الرضي– مشيراً إلى موقف البصريين والكوفيين من التفريع في هذا الوزن – : " وإن كان عين (فَعْل) المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه

١- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٦ ، وينظر ، دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد٢٣ ، ٢٤ " المكتبة العصرية . صيدا . بيروت

٢- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ص٦٩ أخرجه وصححه د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر ، والبحْر والبحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداهما فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل(فَعْل) شأنه ما ذكرنا ؛ وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح"[1]

وما ذهب إليه الكوفيون فيه تقليل للأصول.

والفرق بين المذهبين واضح ، فعلى مذهب البصريين مَنْ ينطق من العرب بالتسكين لا ينطق إلا بالفتح ؛ لأنها ليست لغته ، وكذلك مَنْ ينطق بالفتح لا ينطق بالتسكين.

وأما على مذهب الكوفيين فإن الأصل التسكين ، ويجوز لكل من نطق به أن يخففه بالفتح ؛ لمناسبة حرف الحلق.

وقد رجَّح ابن جني مذهب الكوفيين قائلاً : " وما أرى القول من بعدُ إلا معهم ، والحق فيه إلا في أيديهم ؛ وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره ، حتى لسمعت الشجري يقول : أنا محَموم ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدَّعي أن في الكلام مَفعول ، بفتح الفاء"[2]

وقد رجح الدكتور حسن هنداوي مذهب الكوفيين استناداً إلى قانون (المماثلة أو تأثر الحركات بالأصوات الصامتة) في علم اللغة الحديث[3]

١- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٧

٢- المحتسب ١ / ٨٤

٣- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور حسن هنداوي ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . دار القلم . دمشق

المسألة السادسة

الأصلية والفرعية في (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرباعي المجرد

القسمة العقلية تقتضي أن يكون للاسم الرباعي المجرد ثمانية وأربعون وزناً ، حاصلة من ضرب أحوال الفاء الثلاث في أحوال العين الأربع ، ثم في أحوال اللام الأولى الأربع ، لكن لم يُوجد بالاستقراء إلا خمسة أبنية متفق عليها عند القدماء ، قال السيوطي : " أو رباعي ، وله أوزان باتفاق خمسة ، وباختلاف أكثر ، ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين ، بضرب اثني عشر في أربعة وهي أحوال اللام الأولى ، لكن لم يأتِ منها إلا ما يُذكر ، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين ، أو لدفع الثقل ، أو توالي أربع حركات" [1]

والأوزان الخمسة المتفق عليها للاسم الرباعي المجرد عدد القدماء هي:

١ــ فَعْلَل - بفتح الفاء واللام الأولى مع سكون العين- مثل: (جعفر)

٢ــ فُعْلُل - بضم الفاء واللام الأولى مع سكون العين- مثل: (برثن).

٣ــ فِعْلِل - بكسر الفاء واللام الأولى مع سكون العين- مثل: سِمسِم .

٤ــ فِعْلَل - بكسر الفاء وسكون العين مع فتح اللام الأولى- مثل: (درهم) .

٥ــ فِعلّ - بكسر الفاء مع فتح العين وتشديد اللام- مثل : قِمطر[2]

هذه هي الأبنية الخمسة للاسم الرباعي المجرد المتفق عليها عند القدماء .

وزاد الأخفش بناءً سادساً هو (فعْلَل) - بضم الفاء وسكون العين مع فتح اللام- نحو: (جخدَب) . وهذا الوزن - أعني فُعْلَل - مختلف فيه[3]

١- همع الهوامع ٦ / ١٢ ، وينظر الممتع في التصريف ١ / ٦٦ ، و المبدع ٥٦

٢- ينظر، الكتاب ٤/٢٩٠ــ٢٩٧، والمقتضب ١/٦٧، والمنصف ١/٢٤ــ٢٦

٣- المنصف ١ /٢٥ ، وينظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ١١٦٧ ، ١١٦٨

ومنشأ الخلاف أن الفراء حكي : (بُرْقُع ، وبُرْقَع ، وطُحْلُب ، وطُحْلَب ، وقُعْدُد ، وقُعْدَد ، ودُخْلُل ، ودُخْلَل[1]) كما روى الأخفش : جُخْدَب[2]

وعلى هذا يكون هذا الوزن مما وقع الخلاف فيه فيما يتعلق بالأصلية والفرعية على رأيين :

أولاً – رأي البصريين

ذهب البصريون إلى أن الرباعي المجرد من الأسماء لا يكون على وزن (فُعْلَل) ؛ لأن جميع ما ورد فيه الفتح ورد فيه الضم .

وكان موقفهم من المسموع على النحو الآتي :

١– أنه لم يثبته سيبويه وأصحابه ، فهو لا يروي إلا الضم[3] ، وكذلك المبرد وابن السراج[4] وأولوا ما ورد بالفتح على ما يأتي بعد.

٢– أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعْلُل) مخففاً عنه، قال ابن عصفور : " فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، فإنما ثبتُ (فُعْلَل) بأنْ يوجد ، لا يجوز معه (فُعْلُل) – بالضم – فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي"[5]

وقال ابن جماعة نقلاً عن ابن مالك : " فلو كان (فُعلَل) أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد من (فُعْلُل) ، فعلم بذلك أن فَتحَ ما فُتح لم يكن إلا فرارا

١– المنصف ١ / ٢٦ ، وينظر شرح الشافية ١ / ٤٨

٢– المنصف ١ / ٢٧ ، وينظر شرح المفصل ٦ / ١٢٦

٣– الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، واللباب ٢ / ٢١٣ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١١٦٨

٤– المقتضب ١ / ٢٠٤ ، والأصول لابن السراج ٣ / ١٨٢ ، ١٨٣

٥– الممتع ١ / ٦٧ ، وينظر المساعد ٤ / ١٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٦١

من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن ، وهو حاجز غير منيع"[١]

٣- أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعالل) ، قال ابن يعيش : " ورواية الأخفش محمولة على إرادة (جُخَادِب) ، ثم حذفوا ؛ لأنهم يقولون : جُخْدب ، وجخادب ، وعُلْبط وعُلابط ، وهُدبد وهُدابد "[٢]

وقد رد ابن إياز هذا قائلاً : " ولا يجوز أن يكون (جخدب) منقوصاً من (جخادب) بدليل إسكان الخاء ، ولو كان منه لقيل : (جُخَدِب) بفتحها وكسر الدال كـ (عُلبِط وهدبِد) لمَّا كانا محذوفين من علابط وهدابد[٣]

٤ - خرَّج بعضهم بعض ما رُوي بالفتح كـ (جُؤذَر) على أنه اسم أعجمي[٤] وهو ما نص عليه أبو علي الفارسي إذ ذكر أن (جؤذر) اسم أعجمي وقال: "لا حجة فيه ، والضم في (برقع) و(طحلب) هو المعروف الشائع[٥] وإذا استقام هذا التخريج في هذه اللفظة فإنه لا يستقيم في غيرها مما ذكر .

٥- أن ما رواه غير الأخفش (جخدُب) - بضم الجيم والدال- . وهو اسم لا صفة[٦]

ثانياً - رأي الكوفيين والأخفش

في مقابل الرأي السابق ، أثبت الكوفيون والأخفش وزن (فُعْلَل) بفتح

١- حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١ / ٣٤ ، وينظر شرح التصريف للثمانيني ٢٠٦

٢- شرح الملوكي ٢٦ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣٦ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، والممتع ١ / ٦٨ ، وشرح الشافية ١ / ٤٩ ، والارتشاف ١ / ٥٨ ، والمزهر ٢ / ٢٨

٣- شرح التعريف بضروري التصريف ٣١

٤- الممتع في التصريف ١ / ٦٧

٥ - التكملة للفارسي ٥٤٠ تحقيق كاظم بحر المرجان ، وينظر،شرح الملوكي٢٦

٦ - ينظر: المنصف ٢٧/١، وشرح الشافية ١٤/١

اللام للرباعي المجرد ، فيكون بناءً سادساً أصالة ، محتجين بما رواه الفراء ، والأخفش. وقد نقل الميداني أنه رأي الكوفيين[1] ونسبه العكبري، والرضي ، والجار بردي إلى الأخفش[2] ونقل بعضهم أنه رأي الأخفش والكوفيين[3]

وقد أيد ابن يعيش ، والرضي ، وابن مالك ، والقواس ، مذهب الكوفيين والأخفش بترجيح ثبوت هذا الوزن – مع قلته – وذلك من وجهين :

أحدهما – حكاية الفراء : طُحْلب ، وبُرْقع ، وهو ثقة ، وإن كان المنقول غير مشهور . لكن مع نص الفراء في حكايته على أن المشهور هو بالضم، إلا أنه رأى أن النقل لا يُردُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير المشهور، فالأولى ثبوت هذا الوزن[4]

والآخر – أن هذا الوزن (فُعْلَل) قد ألحق به ، وهذا دليل على أصالة الملحق به ، نحو : سُؤدد ، بمعنى السيادة ، فإظهار التضعيف دليل على إرادة الإلحاق بـ (جُخدَب) كما قالوا : مَهدد ، وقَردد ، حين أرادوا إلحاقه بـ (جعفر)[5] .

ووافقهم على ترجيح مذهب الكوفيين أبو عثمان الجذامي فيما نقله عنه

١- نزهة الطرف ٧ ، وينظر شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٣١

٢- اللباب ٢ / ٢١٣ ، وشرح الشافية ١ / ٤٨ ، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١ / ٣٤

٣- شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١١٦٨ ، والارتشاف ١ / ٥٨ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٦١ ، والمساعد ٤ / ١٥ ، والمزهر ٢ / ٢٨ ، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١ / ٣٤

٤- ينظر، المنصف ٢٧/١، وشرح الشافية ١٤/١

٥ – شرح الملوكي ٢٧ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣٦ ، وشرح الشافية ١ / ٤٨ ، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٣٢ ، وشرح القواس على ألفية ابن معطي ٢ / ١١٦٩

تلميذه ابن إياز ، وممَّا نُقل عنه : " ومعلوم أن الإلحاق يستدعي مثالاً يُلحق به ، فلو كان هذا المثال معدوماً لَما ورد عنهم ما هو ملحق به[1]

وقد أثبت الخضر اليزدي " فُعلَلاً " – وفاقاً للأخفش – في أبنية الرباعي الأصول ، وخلافاً لسيبويه ، حيث أشار إلى هذا بقوله : " زاد الأخفش على الخمس المذكورة بناءً آخر ، وهو جُخدَب بفتح اللام ، فعنده يكون الرباعي ستة أبنية ، وأما سيبويه فيقول : الصحيح ضم اللام كـ "برثُن " ولا يسلم فتحها ...

اعلم أن الراجح مذهب الأخفش ؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحق الملحق به ، وقد ثبت ؛ تقول : ما لي عنه عُنْدَدّ ، أي : بد ، ومثله قولك : سوْدد ، والدال على الإلحاق الإظهارُ ، وقد ذكرهما في الكتاب ، وجاء عليب أيضا ، والدال عليه صحة الياء ، ولم يذكر سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات فُعْلَل بالفتح ، فيلزمه هذا اللازم "[2]

ومما سبق يبدو لي أن رأي الكوفيين والأخفش هو الراجح.

ولعل خير ما يُستأنس به في هذا التوجه هو موقف الشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ إذ وقف من عند هذه المسألة وقفة مطولة بيَّن فيها هذا الخلاف الذي دار بين سيبويه والأخفش حول هذا البناء مُعضداً ومقوياً لما ذهب إليه الأخفش قائلا : "ويعضد قول أبي الحسن قولهم: جُندَب ، وعُندد ؛ لأن الظاهر يقتضي أن يكون (جندب) ملحقا بالنون بمثال(جخدب) وذلك أنه من الجدب ، ألا تراه يجلب ويلائم هذا التقدير قولهم (الجراد) لأنه يجرد الخصب ويزيله"[3]

وفي سبيل إقرار هذا التوجه اعتمد الجرجاني على القياس على النظير

١- شرح التعريف بضروري التصريف ٣١ ، ٣٢

٢- شرح اليزدي على الشافية ٤٤

٣ – المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٧٠ ، ١١٧١

والحمل على ما يماثله في الحكم ، فقد حمل لفظة(جندب) على ما قيل في (عندد) فقال : "وكذا " (عندد) لأن الدال الثانية للإلحاق فهو من تركيب (عند) فإذا قلت ليس عنه (عندد) فكأنك قلت ليس لي ما يصرفني عنه ويمنعني من طلبه فالدال الثانية من (عندد) كالدال الثانية من(مهدد) في كونها للإلحاق . ولو كانت لغير الإلحاق لأدغم فقيل :(عندّ) "[1]

ثم يوضح ما قصده بقوله هذا بشكل قائم على أساس كثرة الاستعمال وقياس اللفظ على الأصل أفضل من حمله على الفرع فقال : "أعني أنك لو قلت : إني أثبت (جندبا) على الإلحاق بمثال مقدر ولم يستعمل ... ومن المحال أن يطلب الموازنة بين لفظ موجود ولفظ معدوم ، لأنك إذا قصدت استعمال مثال فإنْ تستعمله أصلاً وتدع الفرع الذي هو الإلحاق أولى من أن تأتي بالفرع وتترك الأصل هذا ظاهر المناقضة "[2]

أما ما ذكره سيبويه فبيَّن الجرجاني أنَّ له أن يقول : إن النون فيه زائدة لغير الإلحاق ، إذ ليس كل زيادة تتضمنها الكلمة هي للإلحاق ألا ترى أن النون في (قلنسوة) زيادة وليست ملحقة لها بشيء [3]

وبإزاء هذه الآراء التي قيلت في هذا البناء من نَفي له وإثبات نجد الجرجاني يصل إلى ترجيح قول الأخفش على قول سيبويه قائلاً : "فقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال ويجوز أن يكون صاحب الكتاب تركه ؛ لأنه ليس بالأعرف في الاستعمال ثم يكون نحو : (جندب) قد ورد على الإلحاق به

---

١ - المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٧٠ ، ١١٧٢

٢ - المصدر السابق ٢ / ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣

٣ - ينظر ، المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٧٠ ، ١١٧٢

ولا يكون سبيلُ هذا سبيلَ (فقير) ..."[1]

وإذا كان هناك شيء يُلفت النظر في هذه المسألة- بعيداً عن الأصلية والفرعية - فهو اضطراب العلماء في نسبة الوزن السادس ، فنلحظ من خلال ما سبق أن العلماء منهم مَن نسب هذا الرأي إلى الأخفش وحده ، ومنهم من نسبه إلى الكوفيين وحدهم ، ومنهم مَن نسبه إلى الكوفيين والأخفش معاً .

ولعل هذا الاضطراب في نسبة هذا الرأي هو الذي دفع أحد الباحثين - بعد أن رجح رأي الكوفيين والأخفش - إلى القول بأن الأخفش متأثر بالكوفيين في هذه المسألة ؛ مستنداً إلى أن البصريين لم يثبتوا هذا الوزن للرباعي المجرد[2]

وأرى أنه إن كان ثمة علاقة تأثر وتأثير بين الأخفش والكوفيين في هذه المسألة ، فالأظهر أن يكون الأخفش هو المؤثر في الكوفيين ؛ لأن القول بوجود بناء رباعي مجرد يناقض أصل الكوفيين ؛ إذ يقصر الكوفيون المجرد على الثلاثي من الأسماء والأفعال ، ويجعلون ما زاد فيها على الثلاثة من الزوائد ؛ ولذا كان من المفترض ألا يكون لهم حديث في هذه المسألة إلا بطريق التبعية والتأثر بغيرهم[3]

---

١ - المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٧١ ، ١١٧٢ ، وينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٢٨٧

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثرهم به للدكتور / محمد عمّار دريـن ٤٧٥ . ط الرياض ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٩ م

٣- ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة / خديجة الحديثي ٩١ . منشورات مكتبة النهضة . بغداد ط الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

المسألة السابعة

أبنية الرباعي والخماسي بين الأصلية والفرعية من الثلاثي

الاسم المجرد ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، ولا يزيد على ذلك ؛ إذ مرَّ - في المسألة الخامسة من هذا البحث - أن الاسم لم يُوضع زائداً على الخماسي ؛ لأنه لو زاد على الخماسي أقل زيادة لكان سداسياً ، ولو حصل ذلك لزم أن تكون الكلمة الواحدة بمنزلة الكلمتين ؛ لأن كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف حاصل ، وتركيب الكلمتين مستدع لنوع من التفرع ، والتفرع ينافي الأصالة ، فلو وضع سداسي أصلي لكان كاشتمال الشيء على الضدين ، وهو مستحيل ، فلهذا لم يوضع[1]

ولذا كان الاسم المجرد : ثلاثيا ، ورباعيا ، وخماسيا .

وقد اختلف الصرفيون في كون الرباعي والخماسي من أبنية الاسم نوعين غير الثلاثي ، أو هما فرعان منه .

أولاً - رأي سيبويه وجمهور النحاة

ذهب سيبويه[2] ، وجمهور النحاة[3] إلى أن الرباعي والخماسي من أبنية الاسم نوعان غير الثلاثي ، فهما أصلان ، وليسا بفرعين منه .

وعلى هذا فأصول الكلم ثلاثية ورباعية في الأفعال . وثلاثية ورباعية وخماسية في الأسماء .

قال ابن جني : " اعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثي ، وأصل رباعي، وأصل خماسي ، والأفعال التي لا زيادة

١- شرح اليزدي على الشافية ص ٧ ، ٨

٢- الكتاب ٤ / ٣٢٨

٣- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٧

فيها تكون على أصلين : أصل ثلاثي ، وأصل رباعي ، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه "[١]

وقال الرضي : " واعلم أنه لم يُبن من الفعل خماسي ؛ لأنه يصير ثقيلاً بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة "[٢]

ثانياً – رأي الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن أدنى الأصول ثلاثة أحرف ولا زيادة ، فإن جاء لفظ من الألفاظ عدَّة أحرفه أربعة أو خمسة ، فالحرف والحرفان زائدان على الأصل ، قال أبو حيان : " وزعم الكوفيون أنَّ نهاية الأصول ثلاثة فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد " [٣]

وقد عزا ابن يعيش هذا الرأي إلى الكسائي ،والفراء من الكوفيين [٤]

وبناء على رأي الكوفيين يكون الرباعي والخماسي فرعين للثلاثي [٥]

وقد ردَّ الرضي عليهما فقال : " اعلم أنَّ مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فَعْلَل ووزن سفرجل

١- المنصف ١ / ١٨

٢- شرح الشافية للرضي ١ / ٩

٣- المبدع في التصريف لأبي حيان ٤١

٤- ينظر ، شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٩

٥ - ينظر ، المفتاح في الصرف للشيخ عبد القاهر الجرجاني ٢٩

فعلَّل مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يُوزن بلفظه"[1]

ولعل ما قاله الرضي هو خير دليل على أنَّ الرباعي والخماسي نوعان غير الثلاثي ، وليسا بفرعين منه.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الصرفيين نظروا إلى الرباعي والخماسي نظرتين:

الأولى- نظرة سيبويه وجمهور البصريين، وهم يرون فيها الرباعي والخماسي قسيمين للثلاثي، فتسقط الفرعية ، وتثبت الأصلية .

الثانية- نظرة الكسائي والفراء ومن تابعهم من الكوفيين، وهم يرون فيها أن الرباعي والخماسي فرعان من الثلاثي وأنه أصل فيهما.

والمدقّق في الرأيين يجد أنَّ ثمة أمراً يتعلق بالميزان يترتب عليهما :

فالبصريون الذين يرون الأصول ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية يزنون الثلاثي بمقابلة كل حرف من حروفه بكل حرف من أحرف الميزان ، فإذا جاءت الأصول على أكثر من ثلاثة زادوا على الميزان لاماً إن كانت الأصول رباعية ، ولامين إن كانت الأصول خماسية ، قال الرضي : " وكانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولمَّا كانت اللام أقرب كُررت هي دون البعيد"[2]

وقال أبو حيان : " تُقابل الأصول بالفاء والعين واللام على الترتيب ، فإن لم تَفن الأصول كررت اللام حتى تفنى ، والزائد وإن لم تكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال أو تكررت ، وَزَنْتَها بالحرف الموزون به الأصل "[3]

١- شرح الشافية للرضي ١ / ٤٧

٢- المصدر السابق ١ / ١٨

٣- المبدع في التصريف لأبي حيان ١٤٠

أمَّا الكوفيون فقد التزموا بأن الأصول ثلاثة ، فإذا جاءت أسماء تزيد عن هذه الأصول فهي زائدة ، فإذا انتهوا إلى وزنها وجدناهم على مذهبين :

(أ) المذهب الأول

يرى أصحاب هذا الرأي أن ما زاد عن الثلاثة لا يُوزن منه شيء ، فإذا سُئل عن وزنه قال : لا أدري .

قال ابن عصفور – مشيراً إلى هذا المذهب – : " ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة إلا أنه لا يُوزن ، فإن قيل له : ما وزن جعفر وفرزدق ؟ قال : لا أدري"[1] ولو وضع هذا الرأي في الميزان لحُكم عليه بالضعف ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما – ما لوحظ من كلام ابن عصفور أنه لم يسم لهذا المذهب عالما أو جماعة من العلماء ، ولعل هذا يوضع في أسباب ضعفه ؛ فلو كان الرأي منسوباً لعالم محدد أو طائفة محددة لنظر إليه باعتبار ، فلعله مذهب غير صحيح فعلماء التصريف أكبر وأجلّ من أن يذهبوا هذا المذهب ، وأن يسموه مع ذلك ميزاناً.

والآخر – أنه مذهب يمتاز بالغرابة ؛ إذ لا يعقل أن يُوزن الثلاثي . ويُترك غيره ، فمن شروط الميزان – أو المعيار – أن يُحيط بالموزونات – وإن تباينت أشكالها وعدة أحرفها – ولو تمَّ الأخذ بهذا المذهب لتمَّ حرمان قدر كبير من ألفاظ اللغة من حُكم القانون الصرفي من غير علة نعتلُّ بها ، أو حجة نتذرع بها.

(ب) المذهب الثاني

رأى فريق آخر من الكوفيين أن ما زاد عن الثلاثة يُوزن ، ولكنهم في طريقة الوزن على رأيين :

الأول – أن ما زاد على الثلاثة ينطق على أصله مضافاً إلى الميزان ،

١- الممتع في التصريف لابن عصفور ١ / ٣١٢

فيقال في نحو جَعفر : فَعْلَر ، فالأحرف الثلاثة الأولى هي حروف الميزان ، والراء في الميزان في مقابل الراء في جعفر .

ويقال في نحو سَفرجل : فَعْلَجل ، فالأحرف الثلاثة الأولى هي أحرف الميزان ، والجيم واللام في مقابل الجيم واللام في الكلمة الموزونة .

وجعْل الزيادة في آخر الاسم منسوب إلى الفراء[1]

وذهب الكسائي إلى مثل هذا المذهب عند الكوفيين غير أنه رأى أنَّ ما زاد عن الثلاثة تكون الزيادة فيه ما قبل الآخر، وعلى هذا فالوزن عنده في نحو جَعفر : فَعْفل ،بزيادة الفاء في جعفر ، فزادها في الميزان – أيضاً – بعد العين .

وفي نحو سَفرجل : فَعَرْجَل ، جعل الحرفين المزيدين قبل الحرف الأخير في الميزان وهو اللام[2]

وما ذهب إليه الكسائي تعقبه فيه ابن عصفور وحكم بفساده مستنداً في ذلك إلى أمرين :

أحدهما – أن ما ذهب إليه الكسائي فيه حكمٌ بالزيادة بغير دليل . ومن المعهود أنه لا يُحكم بزيادة حرف إلا بدليل من الأدلة المتعارف عليها لدى الصرفيين كالاشتقاق ونحوه ، ولا شيء من ذلك موجود في " جعفر " ، و" سفرجل " ، فالقضاء بالزيادة فيهما تحكُّم محض

والآخر – أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه إذا لم يكن من الأصل..."[3]

الثاني – من طريقتي الوزن – ذهب فريق من الكوفيين إلى وزن

١- ينظر ، التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري ٢ / ٢٥٨

٢- الممتع لابن عصفور ١ / ٣١١

٣ – الممتع في التصريف لابن عصفور ١ / ٣١١ ، ٣١٢

الكلمات كما يزنها أهل البصرة ، مع اعتقادهم أن الأصول ثلاثة ، وما تجاوز ذلك فهو زائد ، فالراء من " جعفر" زائدة ، والجيم واللام من " سفرجل " زائدتان ، وجعلوا وزن جعفر : فَعلَل ، ووزن سفرجل : فَعلَّل ، وهو عين ما ذهب إليه البصريون في الوزن.

قال ابن عصفور – معقباً على هذه المذاهب بعد عرضها – : " وكل ذلك باطل ؛ لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة إلا بدليل ، فالصحيح والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ما ذهب إليه أهل البصرة"[1]

لأنه أثبتُ وأمكنُ في الوزن ، وأقعدُ في هذا الباب .

وقد ارتضى الكوفيون – فيما بعد– أن يجعلوا الرباعي قسيماً للثلاثي، لأنهم عدُّوا " فُعلَل " – وهو الوزن الذي أضافه الأخفش– وزناً أصلياً سادساً أضافوه إلى أوزان الرباعي التي اتفق عليها البصريون – وهو ما أُشير إليه في المسألة السابقة – [2]

١ – الممتع في التصريف ١ / ٣١٣ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٣

٢ – ينظر: الكتاب ٤/٣٢٨، وشرح الشافية ١/١٣،١٤

المسألة الثامنة

الأصلية والفرعية بين المصدر والفعل

مسألة الأصل في الاشتقاق من الموضوعات التي دارت حولها الأبحاث عند القدماء والمحدثين ، وكانت المسألة موضوع جدال بين البصريين والكوفيين فجاء كل طرف بشواهده وأدلته التي ترجح رأيه ، وتفند رأي خصمه ، وتبع ذلك اجتهاد من غير الطرفين ، صبَّ بعضه في الاتجاه نفسه ، وخرج بعضه الآخر ليأتي بجديد ، وفيما يخص ذلك هناك أربعة آراء حول موضوع الأصلية والفرعية بين المصدر والفعل منها رأيان معروفان ، وآخران خاملا الذكر . وهذه الآراء هي :

الرأي الأول

أن المصدر هو الأصل ، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة، وسائر المشتقات من الصفات كاسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، ومن غير الصفات كاسم الزمان، واسم المكان ، واسم الآلة فروع عنه ،ومأخوذة منه ، وهذا هو رأي البصريين[١]

الرأي الثاني

أن الفعل هو أصلٌ للمصدر وغيره من المشتقات ، وهو رأي الكوفيين[٢] .

الرأي الثالث

أن المصدر أصلٌ للفعل وحده ، والفعل أصل لما بقي من المشتقات ،

١- ينظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ – ٢٤٥ ، وشرح المفصل ١ / ١١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٥٩ .

٢ - ينظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل ١ / ١١٠

فيكون اسم الفاعل – مثلاً – فرعاً عن المصدر بواسطة الفعل[١]

وهذا الرأي يبدو في ظاهره متفرعاً من رأي البصريين ، فالمصدر أصل الفعل ، والفعل أصلُ الوصف ، وقد نسبَ خالد الأزهري هذا الرأي لأبي علي الفارسي ، وعبد القاهر الجرجاني[٢]

الرأي الرابع

أن المصدر أصل مستقل ، والفعل أصل مستقل ، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا مأخوذاً منه ، وهذا رأي متأخر لبعض الأندلسيين ، وهو أبو بكر محمد بن طلحة الأشبيلي ، وقد نقله أبو حيان في الارتشاف قال أبو حيان : " ... ولبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل ، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق إنَّ كلاً من المصدر والفعل أصلٌ بنفسه ، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر"[٣]

ولكن هذا الرأي لم يصل إلينا بصورة نستطيع أن نعرف منها حجة ابن طلحة في ذلك ، والظاهر أنه كان رأياً مهملاً عند النحويين – على وجاهة بعضه – وقد سرى إهماله إلى إهمال صاحبه ، بدليل أن بعضهم عرَّف ابن طلحة بأنه شيخ الزمخشري[٤] مع أن ولاته- كما في البغية[٥] – سنة ٥٤٥ هـ أي بعد وفاة الزمخشري بعشر سنين . ولا يخفى أن هذا الرأي فيه إسقاط للفرعية ؛ لأن كلاً من المصدر والفعل أصل مستقل برأسه ، وليس متفرعاً من الآخر .

١- شرح ابن عقيل ١ / ٥٥٩ ، وينظر ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ١٤٣

٢- التصريح على التوضيح ١ / ٣٢٥

٣- ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣

٤- ينظر ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ١٨٧

٥- بغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٢١

والرأيان الأولان هما المعروفان والمشهوران في هذه المسألة ، فقد ذكر تفاصيل حججهما كلّ من الزجاجي [١] ، والأنباري[٢] ، وابن يعيش[٣] وغيرهم من النحويين ، ولذا كان هذان أولى بالتوقف عندهما ؛ لبيان الحجج والأدلة التي استند إليها كل منهما ، وموقف النحويين المتأخرين منهما ، وكذا موقف المحدثين .

أولاً – رأي البصريين

يرى البصريون– كما قلت سابقاً – أن الأصلية ثابتة للمصدر ، والفرعية ثابتة للفعل ، فالمصدر أصلٌ للأفعال ، وأقدم نص وقفت عليه في تأييد هذا المذهب ما جاء في معجم العين ، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي : " والمصدرُ أصلُ الكلمة التي تصدر عنه الأفعال ، وتفسيره : أن المصادر كانت أول الكلام ، كقولك : الذهاب ، والسمع ، والحفظ ، وإنما صدرت الأفعال عنها ، فيقال : ذهبَ ذهاباً ، وسمِع سمعاً وسماعاً ، وحفظ حفظاً[٤]

وتبعه سيبويه في أصلية المصدر وفرعية الفعل فقال : " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء..."[٥]

ونسب الزجاجي ذلك إلى جميع البصريين ، فقال موضحاً مقولة سيبويه : " قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر سابقٌ له ، فهو اسم الفعل ، وهذا معنى عبارة سيبويه (وأما الفعل فأمثلة ...)[٦]

١- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦ – ٦٣

٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٥ – ٢٤٥ ، وأسرار العربية ١٧١ – ١٧٥

٣- شرح المفصل ١ / ١١٠

٤- العين ٧ / ٩٦ ، وينظر تهذيب اللغة ١٢ / ١٣٥

٥- الكتاب ١ / ١٢ ، وينظر الأصول لابن السراج ٣ / ٨٥

١ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦

ثم وضح مراد سيبويه بـ " أحداث الأسماء " فقال : " وأحداث الأسماء : المصادر ، وفي الكلام اختصار وحذفٌ تقديره : " من لفظ أحداث أصحاب الأسماء"..."

وفسر السيرافي كلام سيبويه بأوسع من ذلك ليشمل الفعل وغيره ، فقال : يعني أن هذه الأبنية المختلفة أُخذت من المصادر التي تُحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ..."[1] . ويعد أبو البركات الأنباري من اكثر النحويين الذين بسطوا القول في هذه المسألة ، فأشار إلى رأي البصريين والكوفيين ، وحجج كل فريق منهم ، قال الأنباري : " وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[2])

وقد أشار الأنباري إلى أدلة كثيرة استدل بها البصريون من أهمها:

أ – أن المصدر اسمٌ للفعل ، وقد اتفق النحاة على أن الاسم سابق للفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال[3]

ب – المعنى اللغوي ، فالمصدر في اللغة هو المكان الذي يُصدر عنه ، كقولنا: هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر عنه ، فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل ، ولو كان هو الذي صدرَ عن الفعل سُمي صادراً لا مصدراً[4]) .

٢- شرح السيرافي ١ / ٥٤ ، ٥٥ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣- الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وينظر الأصول ١ / ١٦٢ ، والخصائص ١ / ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ وأسرار العربية ١٧١ ، والتبيين ١٤٣ ، والمساعد ١ / ٤٦٤ ، والهمع ٣ / ٩٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٣٨

٤- الإيضاح في علل النحو ٥٦

١- الإيضاح في علل النحو ٥٨ ، وشرح السيرافي ١ / ٥٧ ، والإنصاف ١ / ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٤٣

وقد أوّل الكوفيون معنى " المصدر " بعدة معان أخر ، منها :

١ – بمعنى " مفعول " نقل الزجاجي عن أبي بكر بن الأنباري أن معنى " مصدر " عند الفراء " مفعول " كأنه أُصدر عن الفعل ، كما قيل : هذا مركبّ فاره ومعناه : مركوب فاره ، ومَشرَب عذبّ ، ومعناه : مشروبّ عاذبّ.

وأبى ذلك الزجاجي ؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب " مفعل " للمفعول ، وَعدَّه أبو بكر بن الأنباري شاذاً[١]

٢ – نقل الزجاجي عن أبي بكر بن الأنباري – أيضاً – أن المصدر عند بعض أصحابه بمعنى الانصدار[٢]

٣ – قال ابن المؤدب : " وسمي مصدرا لصدوره عن الفعل الماضي ، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[٣]

(ج) دليل الاشتقاق

هذا هو الدليل الثالث للبصريين ، وبيانه ، أنه يوجد حدٌ المشتق في الفعل وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر ، فلفظ المصدر موجود في جميع تصرفات الفعل نحو : قتلَ ، يقتلُ ، تقتلْ استقتلَ ، وليس معنى فعل واحدٍ موجوداً في المصدر نفسه ، وشبهوا هذا بالفضة التي هي أصل ومعناها موجود في جميع ما يصاغ منها ، وليس معاني ما يصاغ منها موجوداً فيها ، ونسب الزجاجي هذا إلى أهل النظر من البصريين وذكر أنه أحسن ما قيل في هذه المسألة[٤]

٢- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦١ : ٦٣

٣- المصدر السابق ٦٣

٤- دقائق التصريف ٤٤

١- الإيضاح في علل النحو ٦٠ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٣٧ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٤١

قال ابن السراج :" المصدر اسم كسائر الأسماء ، إلا أنه مَعْنى غيرُ شخص ، والأفعال مشتقة منه..."[1] قال العيني : " المصدر يشتق منه الأفعال ولا يقال له مشتق ، لأنه موضع صدور الفعل " [2]

(د) **الفعل فرع على الاسم** ؛ لأنه أثقل من الاسم ، فالاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، أما الفعل فلا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم[3]

(هـ) **أن المصدر يدل على زمان مطلق** ، والفعل يدل على زمان مقيد ، فكما أن المطلق أصل المقيد ، فكذلك المصدر أصل الفعل[4] فالمصدر له معنى واحد ، وهو دلالته على الحدث فقط ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص ، ولا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده [5]

هذه هي أهم أدلة البصريين التي دفعتهم للنص على إثبات الأصلية للمصدر ، والفرعية للفعل

ثانياً – رأي الكوفيين

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل وفرع عليه ، ولعل أقدم نص لهم في ذلك وصل إلينا ، قول الفراء حين تحدث عن اسم المكان من قوله تعالى : " رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ "[6] : " السجن : المحبس ، وهو كالفعل ، وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل ، كما قالت العرب : طلعت

٢- الأصول في النحو ١ / ١٥٩

٣ -عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ٥ / ٣٠ – إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.

٤- شرح السيرافي ١ / ٥٥ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٣٧

٥- أسرار العربية ١٧١

٦- التبيين عن مسائل الخلاف للعكبري ٧٥

١- سورة يوسف : من الآية ٣٣

الشمس مطلعاً ، وغربت مغرباً ، فجعلوهما خلفاً من المصدر ، وهما اسمان ، كذلك السجن ، ولو فتحت السين لكان مصدراً بيّناً"[1] ففي هذا دلالة على أن المصدر والمشتقات مأخوذة من الفعل .

قال الزجاجي : " قال الفراء وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له ، وهو ثانٍ بعده"[2]

وقال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : ضربَ ضرباً وقام قياماً"[3]

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة متعددة من أهمها :

(أ) اعتلال المصدر باعتلال فعله ، وصحته بصحته ، وشأن الفروع أن تُحمل على الأصول ، قال الزجاجي – عارضاً دليل الكوفيين – : " قالوا : الدليل على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، وأن الفعل أصل المصدر أن المصدر يعتلُّ إذا اعتل الفعل ، ويصح إذا صحَّ ، فتقول : قام زيدٌ قياماً ، فتُعلُّ القيام لاعتلال قام ، وكذلك تقول : وعدَ يعِد عدة ، فتعل عدة لاعتلال يَعِد ، وتقول : عور الرجل يعورُ عوراً ، وحول حولاً ، وصيد البعير صيداً ، فيصح المصدر لصحة فعله ، فعلمنا بذلك أن المصادر بعد الأفعال ، وتابعة لها ، وأن الأفعال هي الأصول التي أُخذت منها ، فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال[4]

وردَّ البصريون هذا بأنه لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال المصدر لوجب

٢- معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤

٣- الإيضاح في علل النحو ٥٦

٤- الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وينظر أسرار العربية ١٧٤ ، والتبيين ١٤٣ ، والمساعد ١ / ٤٦٤ والهمع ٣ / ٩٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٣٨

١- الإيضاح في علل النحو ٦٠ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١٧٣ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٤٣

ألاَّ يوجد فعلٌ معتل إلا ومصدره معتل ، وألاَّ يوَجد لفعل معتل مصدر صحيح ، ولكنا نجد أفعالاً معتلة ومصادرها مُصححة نحو : وعد يعد وعداً ، ووزن يزن وزناً ، وقام يقوم قومة ، وما أشبه ذلك ، فعلمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر ، إنما يعتل ما لزمه الثقل ، وما لم يلزمه صحَّ ، فلا يكون هذا دليلاً على أن المصادر مشتقة من الأفعال[١]

كما ردَّ السيرافي دليل الكوفيين من وجهين :

أحدهما – أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع ، قال ممثلاً : " ومنه ما زعم الفراء – الذي ينازعنا مع أصحابه في هذا الأصل – أن فعل الواحد الماضي فُتح لانفتاح فعل الاثنين ، فحمل الأصل على الفرع[٢] وتبعه الأنباري وزاد أن المصادر تصح لصحة الفعل وتعتل لاعتلاله ؛ طلباً للتشاكل ، وهذا لا يدل على الأصلية والفرعية[٣]

والآخر – " أن أصل المصادر التي لا علة فيها ولا زيادة لا يجيء إلا صحيحاً وهو " فَعْلٌ " نحو : ضربته ضَرْبًا ، ووعدته وعداً ، وإنما يجيء معتلا ما لحقته الزيادة ، وإنما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها[٤]

وتبعه أبو البركات أيضاً[٥]

(ب) واستدل الكوفيون – أيضاً – بأن المصادر تكون توكيداً للأفعال ، مثل : ضرب زيدٌ ضرباً ، وخرج خروجاً ، ولا شك أنَّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة

٢- الإيضاح في علل النحو ٦٠

٣- شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٥٥ ، وينظر الإنصاف ١ / ٢٤٠

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٩

٥- شرح السيرافي ١ / ٥٦

١- الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٩

المؤكِّد، أي أن رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، ومما يؤيد هذا أن هناك أفعالاً لا مصادر لها مثل : نِعم ، وبِئس ، وليس ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لَمَا خَلا من هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ونقل الزجاجي أن أبا بكر الأنباري كان يدَّعي أن هذا الدليل من استخراجه[١]

وردَّ الزجاجي هذا بأنه لا فائدة في المصدر المؤكد أكثر مما في الفعل ، والتقدير عند النحويين : ضربَ ضربَ ، فاستقبحوا ذلك فبدَّلوا أحد اللفظين مصدراً ليكون أحسن ، ثم دعَّم رأيه بإجماع البصريين والكوفيين على إجازتهم : قياماً قمتُ ونحوه ، مما يدل على أن التوكيد بالمصدر ليس بتوكيد على الحقيقة؛ لأن التوكيد لا يجوز تقديمه على المؤكد[٢]

وأوَّل السيرافي (ضربت ضرباً) بـ أوقعت ضرباً ، فليس في هذا دليل على أن الفعل قبل الاسم ، كما لم يكن في (ضربت زيداً) دلالة على أن (زيداً) بعد (ضربت)[٣]

وشبَّه أبو البركات الأنباري توكيد المصدر للفعل بتوكيد الاسم للاسم ، نحو : جاءني زيدٌ زيدٌ ، فالثاني توكيد الأول ، ولا دلالة على أنه مشتق منه أو فرع عليه[٤]

(ج) وثمة دليل ثالث للكوفيين - ناقشه السيرافي[٥] ، ونسبه أبو

٢- الإيضاح في علل النحو ٦٠ ، ٦١ ، وينظر شرح السيرافي ١ / ٥٧ ، والإنصاف ١ / ٢٣٦ ، وأسرار العربية ١٧٣ ، والهمع ٣ / ٩٥

٣- الإيضاح في علل النحو ٦١

٤- شرح السيرافي ١ / ٥٧

١- الإنصاف ١ / ٢٤٠

٢- شرح السيرافي ١ / ٥٦

البركات والعكبري إلى الكوفيين[1] – وهو أن الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

وردَّه العكبري بقوله : " هو في غاية السقوط ، وبيانه من أوجه ثلاثة :

أحدها – أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً.

والثاني – أن المصادر تعمل عمل أفعالها ، كقولك : يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، ولا يدل ذلك على أنه أصل.

والثالث – أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلاً ، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال[2]

مما سبق يتضح أن الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة نحا منحى الجدل الصِّرف ، الذي لا ينتهي إلى نتيجة حاسمة للقضية ، ولعل هذا المنحى هو ما أشار إليه الدكتور تمام حسّان– رحمه الله – حيث يقول: " ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق الفلسفة والمنطق..."[3]

فمما لا شك فيه أن كلاً من الفريقين اتبع الجدل والمنطق في إثبات ما يرمي إليه من المسائل الصرفية ، وفي هذا ابتعاد عن اللغة وإفساد للصرف وزيادة في تعقيد قواعده.

ولعل هذا الاتجاه الذي لجأ إليه الدكتور تمام حسان مبني على مقولة أبي

٣- الإنصاف ١ / ٢٣٦ ، وأسرار العربية ١٧٣ ، والتبيين ١٤٧

٤- التبيين في مسائل الخلاف ١٤٨ ، ١٤٩

٥- مناهج البحث في اللغة ٢١٣ ، ٢١٤

حيان فيما نقل السيوطي عنه : " وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة"[١]

وقد وقفت على رأي لهشام بن معاوية الكوفي أشار إليه ابن المؤدب لعله يفض الخلاف في هذه المسألة التي طال الجدل فيها دونما جدوى ، وخلاصة هذا الرأي : أن المصدر غير متمخض لا لاسمية ولا لفعلية ، وهو مشتق من الفعل الماضي

قال ابن المؤدب : " اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه وليس هو بفعل محض ، ولا باسم محض ؛ إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين ، ولو كان اسماً محضاً لثني وجُمع وأنث ، وهو موحد في الأحوال كلها ، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي"[٢] ثم أيدَّ ابن المؤدب ما ذهب إليه الكوفيون منطلقاً من قول هشام ، قائلاً : " وسمي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي ، ولكنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[٣]

فلعله شبَّه توسط المصدر بين الاسم والفعل بصدر الإنسان الذي يتوسط جسده ، مع التقارب الشديد في المبني بين الصدر والمصدر ، ويبدو أنه بني ذلك على قاعدة (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)

ويُخيل لي أن هشاماً لا يريد أن يُخرج المصدر من حيز الأسماء إلى قسم غيره جديد ، بل يريد أن المقارنة بين المصدر والفعل للاستدلال على أن المصدر اسم غير صريح ؛ إذ نقص المصدر درجة عن الاسم الصريح ، فهي مقارنة باطلة ؛ لأنها توازن بين فعل محض واسم غير محض ، وإذ بني البصريون عليها مذهبهم في أن المصدر أصل الاشتقاق فيبطل.

١- الهمع ٣ / ٩٦

٢- دقائق التصريف ٤٤

٣- المصدر السابق ٤٤

موقف علماء الحديث وأصول الفقه من هذه المسألة :

لم يقتصر الاهتمام بهذه القضية على الصرفيين فقط بل وجدنا علماء الحديث وأصول الفقه يدلون فيها بدلوهم .

فقد أيد ابن حجر – وهو من علماء الحديث – البصريين في رأيهم بأن المصدر أصل المشتقات .ومن مظاهر ذلك أنه جاء في باب(القضاء والفتيا في الطريق) في حديث عن أبي هريرة إذ قال : " ... فقال يا رسول الله متى الساعة قال النبي ما أعددت لها فكأن الرجل استكان"[1] قال ابن حجر في قوله (استكان) " أي خضع وهو استفعل من السكون الدال على الخضوع "[2]

أما الأصوليون فقد كانت لهم في هذه المسألة آراء مختلفة :

أ – فمنهم مَن أنكر الاشتقاق بجملته ، واعتبر كلاً من المشتقات أصلاً مستقلاً بنفسه بحجة أنها كلمات وردت مستعملة في معانيها ، ولا دليل يدل على أصلية بعضها وفرعية الآخر ، والأصل : عدم الفرعية ، وعدم الاشتقاق حتى يقوم الدليل القاهر والبرهان المبين ، وعلى مدعي ذلك الإثبات " وصاحب هذا القول يذكر حجج البصريين والكوفيين ويردها جميعاً[3]

ب – ومنهم مَن أنكر الاشتقاق – كذلك– إلا أنه احتفظ منه بشيء هو اشتقاق المصادر والصفات ، ومع ذلك فقد توقف في أصلية أي منها ، يقول ابن حزم : " والاشتقاق كله باطل حاشا أسماء الفاعلين من أفعالهم فقط ، وأسماء الموصوفين من صفاتهم الجسمانية والنفسانية ، وهذا أيضاً لا ندري : هل أخذت

١- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١٣ / ١٦٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط/الأولى ، ١٩٨٩م .

٢- فتح الباري ١٣ / ١٦٤

٣- البحث النحوي عند الأصوليين لمصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة ٩٢

الأسماء من الصفات أو أخذت الصفات من الأسماء ، إلا أننا نوقن أن أحدهما أخذ من صاحبه ، مثل ضارب من الضرب ، ومثل أبيض من البياض ، وغضبان من الغضب وما أشبه ذلك"[١]

ج- ومنهم مَن تابع النحويين في خلافهم بين المصدر والفعل ، وقد نصر الكمال بن الهمام في التحرير رأي البصريين في أصلية المصدر فقد عرَّف المشتق بأنه : " ما وافق مصدراً بحروفه الأصول ومعناه مع زيادة " [٢]

أما المتأخرون من الأصوليين فقد كان لهم رأيان يختلفان عن آراء النحويين والأصوليين السابقين :

أحدهما – أن اسم المصدر هو أصل المشتقات ، لا المصدر ولا الفعل ، على أن اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية ، بوضع واحد لمادته وصيغته . ومن ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج) وهذان – اللفظ والمعنى – هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدالان على الحدث وزيادة[٣]

والآخر – أن المادة اللغوية (ض رب) أي الحروف الأصول لضَرْب ، وضَرَبَ ، وَضارِب ، ومضروب وغيرها هي الأصل ، وأن كل مشتق من الأفعال والأسماء له صيغة خاصة عارضة على هذه المادة بصورة مستقلة عن الصيغ الأخرى ، ولا يمكن أن يكون بعض هذه الصيغ أصلاً وبعضها الآخر فرعاً ؛ لعدم

١- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري١ / ٤٠٠

٢- ينظر، التقرير والتحبير فى شرح التحرير لابن أمير الحاج١ / ٨٩ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦

٣- البحث النحوي عند الأصوليين لمصطفى جمال الدين ٩٣ ، منشورات دار الهجرة ، ط الثانية ١٤٠٥

إمكان عروض الصيغة الجديدة على المادة المصوغة سابقاً[١]

ولو وضعت آراء الأصوليين في الميزان لتبين أن هذين الرأيين الأخيرين هما الأولى دون الثلاثة السابقة ؛ لأن هذه الآراء منها ما هو تابع لآراء البصريين والكوفيين ، ولا جديد عند الأصوليين فيها ، ومنها ما ينتمي إلى الإنكار والتوقف في أصل المشتقات ؛ لعدم نهوض الأدلة المعروفة بمدعي أصحابها .

موقف المحدثين من هذه المسألة :

وقفت على عدة آراء للمحدثين في تقويم الخلاف في هذه المسألة :

(١) بعض المستشرقين يُخطِّئ البصريين ، ويؤيد الكوفيين ، وهذا مبني على مقارنة العربية بالساميات الأخرى ، فذهب د. ولفنسون إلى أن من المميزات المشتركة للغات السامية أن اشتقاق الكلمات من أصل هو فعل ، قال : " وقد نشأ من اشتقاق الكلمات من أصل هو فعل أن سادت العقلية الفعلية – إذا صح هذا الاستعمال – على اللغات السامية وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يُشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ . ولعل هذا الرأي خطأ – في رأينا – لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية"[٢]

بالاعتماد على كلام ولفنسون نرى أن المقارنات بين العربية وأخواتها الساميات تؤيد مذهب الكوفيين "[٣]

١- البحث النحوي عند الأصوليين لمصطفى جمال الدين ٩٣

٢- تاريخ اللغات السامية للدكتور ولفنسون ١٤ ، وينظر في أصول النحو ١٤١ ، ١٤٢ .

١- دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ١٦٢ ، وينظر اللسان والإنسان لحسن ظاظا ٩٠ .

وهذا التوجه مبني على أن مسألة أصل الاشتقاق ليست مسألة خاصة بلغة العرب ، فهي مسألة عامة ، تبحث في التاريخ اللغوي للمفردات ؛ لمعرفة نشأة اللغة وجذورها الأساسية ، وتطور كلماتها ، فبعض اللغات تعود إلى جذور فعلية ، وبعضها إلى جذور اسمية ، ولذا رجحت بعض الدراسات رأي الكوفيين ؛ لأن أصل الاشتقاق في اللغات السامية هو الفعل ، واعتبرت الرأي البصري متأثراً بعقلية نحاته الفارسية ؛ لأن أصل الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي[1]

(٢) ذهب فريق ثانٍ من المحدثين إلى رفض المذهبين معاً ، وينتهي هذا الفريق إلى قبول ما ارتضاه المعجميون من أنَّ أصل الاشتقاق كله هو المادة الأصلية الثلاثية ، ومن هؤلاء د. تمام حسان في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) (واللغة العربية معناها ومبناها) إذ رأى أن البصريين نظروا إلى هذه المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي ، فالمعنى الذي تشترك فيه المشتقات هو الحدث ، وأصفى صورة له تتجلى في المصدر ، فعدوه أصلاً ، وأمَّا الكوفيون فنظروا إلى المسألة من وجهة نظر التجرد والزيادة ، فالمجرد عندهم هو صاحب الأصلية ، وإذ لم يجدوا أكثر تجرداً من الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمير الغائب نحو " ضرب" عدوه أصلاً للمشتقات"[2]

ثم ردَّ كلا المذهبين بقوله : " والواقع أن الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حد سواء . فأما للرد على البصريين فأسألهم عن (كان) الناقصة لا مصدر لها ، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة ، فما أصل اشتقاقها ؟ وأما الرد على الكوفيين فإن (يدع) و(يذر)

٢- تاريخ اللغات السامية للدكتور / ولفنسون ١٤

٣- اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٦ ، ١٦٧

في رأيهم لا ماضي لهما ، وهما مشتقان على رغم ذلك فما أصل اشتقاقهما إذاً؟"[1]

ولمعترض أن يقول للدكتور تمام حسان فيما ردَّ به على البصريين : إنَّ " كان " لها مصدر خاص لأنها فعل ماض ناقص ، وقال له فيما رد به على الكوفيين : إن لـ " يدع " و" يذر " ماضياً ، ولكنه أميت لعلة ، وهي الاستغناء عنه بـ (تَرَكَ)[2]

ثم رجح تمام رأي المعجميين الذين يرون أن أصل الاشتقاق هو المادة الأصلية الثلاثية التي توحي بعلاقة قرابة بين المفردات المترابطة معجمياً بواسطتها دون أن ينسبوا إلى أحرف المادة معنى معيناً ، ولذلك كتبوها منفصلة حتى لا تفهم منها كلمة " ما "[3]

قال الدكتور تمام حسّان : " وإذا صحَّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي ألاَّ نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى ، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة ، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق ، فالمصدر مشتقٌ منها ، والفعل الماضي مشتقٌ منها كذلك"[4]

ثم أكد على مذهبه هذا في كتابه الآخر (مناهج البحث في اللغة) قائلا : " وجه القول - كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة- أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين ، خيرٌ

١- اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧

٢- ينظر ، شرح الشافية للرضي ١ / ١٣٠، ١٣١ ،وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني١١٢ ، والمزهر للسيوطي ٢ / ٤٦

٣- اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩

١- المصدر السابق ١٦٩

من أن تقوم على افتراض أصلٍ منها وفرع... فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات..."[١]

ويبدو لي أن هذا الاتجاه مأخوذ من طريقة الخليل في ترتيبه معجم العين على أساس تقليب أحرف الأبنية بهدف حصر واستقصاء الصور المفترضة للكلمات" دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور"[٢]

كما أن توجه الدكتور تمام حسان في هذه المسالة – أيضاً - يتفق مع رأي بعض الأصوليين كما سبق القول.

(٣) وثمة رأي ثالث للمحدثين يخالف البصريين ويرى أن مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع ، فالمصدر مشتق من الفعل ، والفعل مشتق من شيء آخر هو أصل المشتقات ، يقول الأستاذ عبد الله أمين : "غير أن قواعد الاشتقاق وُضعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة ، وهي أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وغيرها من الأفعال ، ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقات من المصدر ، وهذا الوضع موافق تمامَ الموافقة قول الكوفيين ، ومخالف كلَّ المخالفة قول البصريين وعلى هذا يكون أصل المشتقات بالقول المصدر ، وأصلها بالعمل الفعل"[٣]

ثم بيَّن اتجاهه رافضاً المذهبين : " أن أصل المشتقات جميعاً شيء آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل ، ولأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة ، وأن هذه المشتقات جميعها ومعها المصدر مشتقة من الفعل ، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهي أسماء المعاني من غير المصادر ،

٢- مناهج البحث في اللغة ٢١٥ ، ٢١٦

٣- من أسرار العربية ٦٦ ، وينظر المعجم العربي ١ / ١٧٦

١- الاشتقاق لعبد الله أمين ١٣ ، ١٤

وأسماء الأعيان والأصوات "[١]

ووجه القول في ضوء الدراسات الصرفية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض الأصل والفرع[٢]

وعلى هذا يجب إخراج مصطلح (الاشتقاق) من الدراسات الصرفية واستبداله بمصطلح آخر لا يرتبط بمصطلح الأصلية والفرعية ، وليكن هذا المصطلح(العلاقية)[٣]

٢- الاشتقاق لعبد الله أمين ١٤

٣- مناهج البحث في اللغة ١٨٢

٤- أثر المحتسب في الدراسات الصرفية لخالد محمد سلمان ص٨١ ط الأولى ٢٠١١ م . دار الحمد للنشر والتوزيع . عمّان . الأردن

المسألة التاسعة

الأصلية والفرعية في أبنية المصادر : التَّفْعال ، والتَّفْعِيل

هناك بعض المصادر التي وردت على وزن معين يُراد به من صورته التي صيغ عليها أن يدل على الكثرة ، وتكون من مصدر الثلاثي ، ومن هذه الأوزان : (تَفْعَال) مثل : تَرداد ، وتَجوال ، وتَصفاف .

وقد اختلف الصرفيون في هذا الوزن من ناحية الأصلية والفرعية على رأيين :

أولاً – رأي سيبويه

ذهب سيبويه إلى أنَّ (التَّفعال) مصدر (فعلْت) ؛ للدلالة على التكثير ، قال : " هذا باب ما تُكثر فيه المصدر من فَعلت ، فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر ، كما أنك قلت في فَعَّلْت فعَّلت حين كثَّرت الفعل ، وذلك قولك في الهَذْر: التَّهذار ، وفي اللَّعب : التَّلعاب ، وفي الصَّفْق :التَّصفاق"[1]

وقال في موضع آخر : " وليس شيء من هذا مصدر فعَّلت ، ولكن لمَّا أردت التكثير بنيتَ المصدر على هذا كما بنيت فَعَّلْت على فعَّلتُ "[2]

فالظاهر أن سيبويه يعد (التَّفعال) فرعاً للمصدر (فَعْل) من الفعل الثلاثي

وهو بهذا يجعل (التَّفعال) تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي ، فيصير قولك : التَّهذار ، بمنزلة قولك : الهذر الكثير ، والتَّلعاب بمنزلة قولك : اللَّعب الكثير"[3]

١- الكتاب ٤ / ٨٣ ، ٨٤

٢- المصدر السابق ٤ / ٨٣ ، ٨٤

٣- ينظر ، شرح الشافية ١ / ١٦٧ ، والارتشاف ١ / ٢٢٨

ثانياً – رأي الفراء والكوفيين

ذهب الفراء والكوفيون إلى أن (التَّفعال) فرعٌ عن (التفعيل) الذي يفيد التكثير ، قُلبت ياؤه ألفاً ، فأصل التكرار : التَّكرير ، فكأن الكوفيين يذهبون إلى أن (التَّفعال) بمنزلة (التفعيل) والألف عوض من الياء ، ويجعلون ألف التكرار والترداد – مثلاً – بمنزلة ياء تكرير وترديد"[١] قال الفراء : " ومن ذلك أن يُصرف التفعيل إلى التفعال فتمده ، كقولك : التفضاء ، والترماء ، والتمشاء"[٢]

ورجح الرضي مذهب سيبويه ؛ لأنه قد يجيء التفعال ، ولا يجيء منه التفعيل "[٣] وهذا ما نص عليه ابن سيدة بقوله : " والقول ما قاله سيبويه ؛ لأنه يقال : التَّلعاب ، ولا يقال : التلعيب "[٤]

لكن الرضي بعد أنْ رجَّح مذهب سيبويه التمس للكوفيين مدخلاً عليه فقال " ولهم أن يقولوا : إنَّ ذلك مما رُفض أصله"[٥]

وفي المقابل حسَّن الخضر اليزدي مذهب الكوفيين فقال : " وعند الكوفيين أن التفعال من مصادر " فعَّل " ، وهو حسن ؛ لكونه للتكثير والمبالغة ، والباب لذلك ؛ ولكونه نظيراً للتفعيل باعتبار الحركات والسكنات ؛ ولكونه نظيرا له باعتبار الزوائد ومواقعها ، ولولا ورود التفعيل أكثر منه لكان في كونه مصدراً للباب أقيس ؛ لاشتماله على ألف المصدر كالإفعال والفِعال والافتعال ، وغير ذلك"[٦]

ومن خلال العرض السابق يبدو أن الفرعية ثابتة عند الفريقين ، إلاَّ أن

١- ينظر ، شرح الشافية ١ / ١٦٧ ، والارتشاف ١ / ٢٢٨ ، وخلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال ٧١ ، ٧٢

٢- المقصور والممدود للفراء ٧ ، وينظر حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ١٢٤

٣- ينظر ، شرح الشافية ١ / ١٦٧

٤- المخصص لابن سيدة ١٤ / ١٩٠

٥- شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٧

٦- شرح اليزدي على الشافية ١٠٧

الخلاف وقع في أصل المصدر ، فسيبويه يعد (التَّفعال) فرعاً للمصدر (فَعْـل) من الفعل الثلاثي ، بينما ذهب الفراء والكوفيون إلى أن (التَّفعـال) فـرعٌ عـن (التفعيل) الذي يفيد التكثير .

المسألة العاشرة

علامات التأنيث بين الأصلية والفرعية

من المعروف أن المؤنث لمَّا كان فرعاً للمذكر احتاج إلى علامة ؛ بخلاف المذكر فليس في حاجة إلى علامة تميزه عن المؤنث ؛ لأنه الأصل[1] وللمؤنث علامتان :

إحداهما – التاء ، نحو فاطمة ، وهبة .

والأخرى – الألف ، وتكون مقصورة نحو : سلمى ، وليلى ، وممدودة نحو: حمراء ، وخضراء

والخلاف في علامات التأنيث من ناحية الأصلية والفرعية يمكن بلورته في مسألتين :

الأولى – الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصلية التاء والهاء المبدلة منها

والأخرى – الخلاف بين البصريين والكوفيين في ألف التأنيث الممدودة من ناحية الأصلية أو الفرعية من المقصورة .

*أما المسألة الأولى المتصلة بالتاء فهي من أشهر اللواصق التي تحدد النوع في اللغة العربية ، ولا تقف وظيفتها عند تحديد النوع ، وإنما تتعداه إلى دلالات أخرى ؛ لأنها من اللواصق التي تخص الأبنية العربية ، وتؤدي وظائف دلالية متعددة ، وقد ذهب العلماء إلى أنها أظهر وأكثر دلالة على التأنيث ، وحجتهم في ذلك أنها لا تلتبس بغيرها من الأحرف ، بخلاف الألف فإنها قد تلتبس بغيرها فتحتاج إلى ما يميزها ؛ إذ قد تلتبس بالألف المراد منها الإلحاق أو

١- شرح الأشموني ٢ / ٣٩٨ ، وينظر الممتع في التصريف ٢ / ٧١

التكثير[1]

والتاء هي إحدى العلامات التي من شأنها أن تنقل الاسم من أصله المذكر إلى المؤنث .

رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى أن تاء التأنيث أصل ، وأن الهاء المبدلة عنها في الوقف فرع ، قال أبو علي الفارسي مؤيداً مذهب البصريين : " هذه العلامة التي تلحق للتأنيث هي تاء ، وإنما تقلب في الوقف هاء لتغيير الوقف يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو : ضربتْ ، وهي فيه في الوقف والوصل على حال واحدة ، وإنما قلب مَنْ قلب في الوقف ؛ لأن الحروف الموقوف عليها تغير كثيراً كإبدالهم الألف من التنوين في رأيت زيداً... "[2]

ثم جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني فأشار إلى ثلاثة أدلة تدعم رأي البصريين في هذه المسألة هي :

الأول – أنَّ التاء تُوجد في الوصل ، والهاء تُوجد في الوقف ، فلو حكمنا بأن الهاء أصل لجعلنا التاء فرعاً ، ومن المحال أن يكون حال الوصل فرعاً على حال الوقف ؛ لأن الأصل الإدراج[3] ، قال الثمانيني : " وهذه التاء يُبدلونها في الوقف والخط هاءً فيقولون : طلحهْ ، وشجرهْ "[4]

الثاني – أنهم قالوا : ضربتْ ، فأنثوا الفعل بالتاء ، ولم يكن للهاء إليه سبيل ، وكذا قالوا : مسلمات ، فأقروا التاء وقفاً ووصلاً ، ولا شبهة أن التاء

١- ينظر ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٧٣٣

٢- المقتصد في شرح التكملة ٦٧٧

٣- المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر ٦٧٨ ،

٤ - شرح التصريف للثمانيني ٢٥٩

علامة التأنيث[1]

الثالث – أن بعضهم يُصحح التاء في الوقف ، كقول الراجز :

صَارتْ نفوسُ القومِ عندَ الغَلْصَمَتْ[2]

رأي الكوفيين :

أما الكوفيون فجعلوا الهاء هي الأصل ، وهي علامة التأنيث عندهم وأبدلت في الوصل تاء[3] فالتاء على هذا ليست ذات أصلية في التأنيث ؛ لأن هناك طائفة من المباني الملتصقة بالتاء مجردة من دلالة التأنيث ، كدلالتها على الوحدة ، والمبالغة ، وكثرة الشيء بالمكان ، ودلالات أخرى[4]

ومن الملاحظ على الفراء – وهو أحد أئمة الكوفة الكبار – أنه يستخدم للدلالة على تاء التأنيث مصطلح (الهاء) التي تقع في آخر الأسماء للدلالة على التأنيث ، وهو بذلك يوافق الخليل وسيبويه في إطلاقه(الهاء) على تاء التأنيث[5] إلا أنه يخالفهما في إطلاق الهاء على الضمير المتصل للغائب ، فمصطلح الهاء يدل عنده دلالة واضحة على تاء التأنيث والضمير المتصل للغائب أيضاً ، قال الفراء عند تفسيره لقوله تعالى : " فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِه "[6] :" الهاء كناية عن

١- المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر ٦٧٩

٢- الرجز لأبي النجم العجلي .

من مواضعه : الديوان ١٠٠ ، ومجالس ثعلب ٣٢٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٦٠ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٤ / ٢١٤ .

٣- ينظر ، المساعد ٣ / ٢٨٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٩٩

٤- ينظر أسرار النحو لابن كمال باشا ٢٠٦

٥- ينظر ، الكتاب ٤ / ٢٣٨ ، والجمل في النحو للخليل ٢٩١

٦- سورة البقرة : من الآية ٢٣

القرآن فأتوا بسورة من مثل القرآن " وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم " [1] . يريد آلهتكم "[2]

وأما المسألة الأخرى المتصلة بالألف الممدودة فالكلام فيها على رأيين :

أولاً – رأي البصريين

ذهب البصريون إلى أن ألف التأنيث الممدودة فرعٌ عن ألف التأنيث المقصورة ، قال سيبويه : " هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف ، فمنعه ذلك من الانصراف وذلك نحو : حمراء ، وصفراء ، وخضراء ، وصحراء ، وطَرْفاء... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخر للتحريك ؛ لأنه لا ينجزم حرفان . فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف ولو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة ، كما كانت الهاء في (هراق) بمنزلة الألف"[3] ووضَّح ابن جني ذلك بقوله : " وينبغي أن يُعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو (حبلى ، وبشرى) ، لكنها لمَّا وقعت بعد ألف زائدة وجب تحريكها ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، فقلبت همزة ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح "[4]

ثم دلَّل على صحة ذلك الجمع الذي يَردُّ الأشياء إلى أصولها ، فقال :" ويدل على صحته وأن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع صحراء : صحاريّ ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في (

١- سورة البقرة : من الآية ٢٣

٢- معاني القرآن للفراء ١ / ١٩

٣- الكتاب ٣ /٢١٣ ، وينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١٢٣٩

٤- المنصف ١ / ١٥٤ ، وينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٨٥ ، ٨٦

صحراء)، انقلبت ياء في الجمع ؛ لانكسار ما قبلها ، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال إذا قلت : مفاتيح ، وغرابيل ، فلما انقلبت الألف ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها ، وذلك قولك : صحاريّ زالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها..."[1]

ثم أكد ابن جني أنَّ هذه الألف هي المنقلبة عن الألف المقصورة قائلاً : " وإذا ثبت أنها منقلبة في (صحراء) فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل (حُبلى) ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ؛ لأنا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء..."[2]

وقال الثمانيني : " وأصل (حمراء) : (حمرى) على وزن (سكرى) ؛ لما أرادوا أن يُكثِّروا أبنية التأنيث ويجعلوا له صيغة ممدودة ، كما جعلوا له صيغة مقصورة ؛ ليتوسعوا بذلك في نظم الشعر والخطابة والسجع زادوا قبل الألف التي في (حمراء) ألفاً للمد فصارت ألف التأنيث طرفاً بعد ألف زائدة فاجتمعت ألفان ، فلم يخلُ أن يُجمع بينهما ، أو يسقطوهما ، أو يُسقطوا إحداهما أو يحركوا إحداهما ، ولا يجوز الجمع بين ألفين لسقوطهما ، ولا يجوز إسقاطهما ؛ لئلا يختل معنى الاسم ، ولا يجوز إسقاط إحداهما ؛ لأن كل واحد منهما دخل لمعنى فإسقاطه يخل بالمعنى الذي دخل من أجله . فلا بد من تحريك أحدهما ، فليس يخلو أن يحركوا الأولى أو الثانية ، ولا يجوز أن يحركوا الأولى لأمرين :

أحدهما – أن الأولى زيدت للمد فلا حظَّ لها في الحركة ، فلو حركوها لحركوا ما لا يجوز حركته .

١- المنصف ١ / ١٥٤

٢- المصدر السابق ١ / ١٥٤

والثاني – أنهم لو حركوها لانقلبت همزة ، وبعدها ألف التأنيث فكانت تكون الكلمة مقصورة وهم يريدون المد فلا يحصل لهم المد ، فلما فاتهم تحريك الأولى حركوا الثانية ، وكانت أولى بالتحريك لأمرين :

أحدهما – أن بحركتها تصير الكلمة ممدودة .

والثاني – أن ألف التأنيث قد شُبهت بالأصول من حيث كانوا يقلبونها ياء في جمع التكسير إذ قالوا : (حبالى) وكانوا يجعلونها حرف روي ، فلما أشبهت الأصول كانت أحق بالحركة ، ولما حركوا الثانية وهي ألف التأنيث ، والألف إذا حركت إنما تنقلب إلى أقرب الحروف إليها وهي الهمزة فقالوا : (حمراء) و (صفراء) فحصل لهم المد الذي قصدوه "[1]

وصرح ابن يعيش بمذهب سيبويه أيضاً ، قال : " والألف الممدودة عند سيبويه في الأصل مقصورة ، زيدت قبلها ألف لزيادة المد"[2]

وصرح السيوطي بفرعية هذه الألف عند البصريين فقال : " وهي – أي علامة التأنيث – ألف مقصورة وممدودة ، قال البصرية : وهي – أي الممدودة – فرع من المقصورة ، أُبدلت منها همزة ؛ لأنهم لمَا أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يكن اجتماعهما لتماثلهما"[3] فعلى هذا يكون سيبويه ومن وافقه قد ذهبوا إلى الحكم بالفرعية على ألف التأنيث الممدودة ، وأن أصلها ألف التأنيث المقصورة ، زيدت قبلها ألف لغرض المد ، فاجتمع ساكنان ، فأبدلت الثانية همزة[4]

١- شرح التصريف للثمانيني ٣٢١ ، ٣٢٢

٢- شرح المفصل ٥ / ٩١ ، وينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٨٦

٣- الهمع ٦ / ٦١ ، وينظر الارتشاف ١ / ٢٩٣

٤- ينظر ، شرح التصريف للثمانيني ٣٢١ ، ٣٢٢

ثانياً – رأي الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن ألف التأنيث الممدودة أصل بنفسها ،وليست مبدلة أو فرعاً من المقصورة ، فقد عدَّها الفراء واحدة من علامات ثلاث للتأنيث ؛ إذ قال : " للمؤنث علامات ثلاث : منها الهاء التي تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث ... ومنها المدة الزائدة التي تراها في الصحراء والحمراء والصفراء وما أشبه ذلك ، ومنها الياء التي تراها في حبلى ، وسكرى ، وصغرى"[١]

ونسب أبو حيان ذلك إلى الكوفيين والزجاجي ، قال : " ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة ليست مبدلة من الألف ، وإنما هي علامة التأنيث"[٢]

ونص السيوطي على أصلية ألف التأنيث الممدودة عند الكوفيين فقال عقيب نقله مذهب البصريين : " وقال الكوفية : بل هي أصل "[٣]

والظاهر أن رأي البصريين هو الراجح في هذه المسألة لما ذكروه .

ومما يعضد رأي البصريين ما ذهب إليه بعض المستشرقين كإشارة برجشتراسر أن الألف الممدودة لا يقابلها في اللغات السامية إلا القليل ، وأن الألف المقصورة توجد في العبرية والآرامية والسريانية وفي الآرامية العتيقة"[٤]

١- المذكر والمؤنث للفراء ٥٧

٢- ارتشاف الضرب ١ / ٢٩٣

٣- الهمع ٦ / ٦١

٤- التطور النحوي للغة العربية ١١٥

المسألة الحادية عشرة

الأصلية والفرعية في (فُعَلَة) من أبنية جمع التكسير

جمع التكسير ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل.

وُسمي بهذا الاسم تشبيهاً له بتكسير الآنية الذي تحصل فيه إزالة انتظام أجزائها، وجمع التكسير يزول انتظام حروف الواحد فيه، وتتغير بنيته، ثم يبنى للجمع بناءً ثانياً[١]

وعلى هذا فهناك تغيير حتمي يطرأ على المفرد عند تكسيره ، وهذا التغيير إما ظاهر أو مقدر ، فالتغيير الظاهر ستة أقسام :

١ – بزيادة ، نحو : صنو ، وجمعه صنوان

٢ – بنقص ، نحو تخمة ، وجمعها تُخَم

٣ – بتبديل شكل نحو :أَسَد وجمعها أُسد

٤ – أو بزيادة وتبديل شكل ، نحو رجل وجمعها رجال .

٥ – أو بنقص وتبديل شكل نحو : قضيب ، وجمعها قُضب.

٦ – أو بهنَّ نحو غلام ، وجمعها غِلمان[٢]

أما التغيير المقدر فقد ورد في كلمات منها : فُلْك ، ودلاص[٣] ، وهِجان[٤]وجمعهن مثلهن وضعاً وشكلاً .

---

١ – ينظر، الكتاب٣/٤١٠، والمفصل١٩٠،١٩١، والمقرب/٤٠٤ـــ٤٠٧، وارتشاف الضرب١/٢٧١، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٤

٢ – ينظر شرح الشافية ٢ / ٨٩ ، وشرح الأشموني ٤ / ١١٩

٣ – الدلاص : البراق من الدروع (لسان العرب. دلص)

٤– الهِجان : من الإبل البيضاء الخالصة اللون الكريمة ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع والمفرد . (لسان العرب . هجن)

وأوزان جمع التكسير كثيرة ، وتنقسم إلى قسمين : قلة ، وكثرة .

أما القلة فهي تدل على أقل العدد ، أي : من ثلاثة فما فوقها إلى العشرة[1]

ولها أربعة أوزان هي : أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلَة ، وفِعْلة، نحو : أنهر ، وأحمال ، وأطعمة ، وغِلمة[2]

وأمَّا الكثرة فهي تدل على ما فوق العشرة ، وقيل : إنَّ هذه الجموع تدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية ، ولها ثلاثة وعشرون وزناً .

وقضية الأصلية والفرعية في جمع التكسير تتصل بأمرين :

أحدهما – علاقته بمفرده من ناحية التبعية أو الفرعية .

والآخر – أنَّ من أوزانه التي تدل على الكثرة (فُعَلة)– بضم الفاء وفتح العين – ، وهذا الوزن مختلف فيه من ناحية الأصلية والفرعية .

* أما من الناحية الأولى فإن هذا الجمع على ضروب بالنسبة لعلاقته بالمفرد :

أحدها – أنه فرع على الواحد معنىً وحكماً ولفظاً ، وبيانه أنك إذا قلت : رجل ورجال ، كان التقدير أن لفظ رجال تابع للفظ رجل ، كما أن الجمع في المعنى تابع للمفرد .

والضرب الثاني– أن يكون الجمع غير تابع للواحد لفظاً وحكماً وذلك كقولهم : نسوة لجمع امرأة ، ألا ترى أن لفظ نسوة ليس من لفظ امرأة بوجه ، وهو جارٍ على حكم الإفراد بدلالة تصغيرهم نحو : نُسَيَّة ، ونُسَيَّات ، فنسوة اسم وُضِع في أول أحواله على الجمع ، وليس بفرع على لفظ واحد.

---

١ – ينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩

٢ – ينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٥

والثالث – أن يكون فرعاً على الواحد لفظاً لا حكماً ، وذلك نحو : رجْلة في جمع رَجُل ، فرجلة اسم مفرد وُضع على الجمع ، وليس بتابع لرجل في التقدير ، وإن كان من حروفه بدلالة أنهم يقولون : رُجَيلة فيصغرونه على لفظه ، ولأن هذا المثال ليس من أبنية التكسير ، فهذا مشاكل لنسوة في المعنى ومخالف في اللفظ.

والضرب الرابع – أن يكون فرعاً على الواحد حكماً لا لفظاً ، وذلك نحو : عَبابيد ؛ لأن هذا من أبنية التكسير ، وهو في التقدير جمع عَبْديد ، ومَشابه جمع مَشبه في التقدير ، وهذا في التقدير ، وهذا في اللفظ غير فرع ، ألا ترى أن واحد عباديد غير مستعمل ، فيكون لفظ الجمع تابعاً للفظ الإفراد وهو فرع في الحكم والتقدير وذاك أن عباديد لا يصغر على لفظه ، كما أن مصابيح كذلك[١]

* أما من ناحية أحد أوزانه التي تدل على الكثرة وهو (فُعَلة)- بضم الفاء وفتح العين – ، فهذا الوزن مختلف فيه من ناحية الأصلية والفرعية على رأيين:

أولاً - رأي الجمهور

ذهب الجمهور إلى أن هذا الوزن وزن أصلي وليس مغيراً ، يطرد جمعا لـ(فاعل) وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو : غازٍ وغزاة ، وقاضٍ وقضاة ، وشذَّ صحيح اللام نحو : هادر وهُدَرة[٢]

قال سيبويه – في معرض حديثه عن تكسير فاعل – : " ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على فُعَلة نحو : غُزاة ، وقضاة ورماة"[٣]

١- المقتصد في شرح التكملة ١ / ٨١٤ ، ٨١٥ ، وينظر الكتاب ٢ / ٨٩

٢- شرح الشافية ٢ / ١٥٦ ، والمساعد ٣ / ٤٣٨ والهمع ٢ / ١٧٨

٣- الكتاب ٣ / ٦٣١

ثانياً - رأي الفراء

ذهب الفراء إلى أن "فُعَلة" مخفف من (فُعَّل) – المشدد – عُوِّض الهاء عما ذهب من التضعيف[1]

وفيما ذهب إليه الفراء طرْدٌ للصحيح والمعتل على نسق واحد ، وتقليل للأصول ، فجعل كل (فاعل) يُجمع على (فُعَّل) صحيحاً كان أو معتلاً ، فالصحيح نحو : شاهد وشهَّد ، والمعتل نحو : قاضٍ وقُضَّىً.

١- الهمع ٢ / ١٧٨ ، وينظر الارتشاف ١ / ٤٤١ ، والممتع ٢ / ٥٠٠ . ٥٠١ . والمساعد ٣ / ٤٤٢ .

المسألة الثانية عشرة

الأصلية والفرعية في السين الداخلة على المضارع

من الحروف التي تتصل بالمضارع (السين) نحو : سأذاكرُ ، سأسافرُ ، سأكتب وقد اختلف البصريون والكوفيون فيها من ناحية الأصلية والفرعية .

فقد ذهب الكوفيون إلى أنها فرع من (سوف) ، فالفرعية فيها متحققة ؛ لأنها مقتطعة من (سوف) ،وفي المقابل ذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، وليست فرعاً عن (سوف)[1]

رأي الكوفيين:

اعتمد الكوفيون على أن السين التي تدخل على المضارع لتفيد الاستقبال أصلها (سوف) على عدة أدلة منها :

١ – أن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، نحو : لا أدرِ ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكُلْ ، وأشباه ذلك ، والأصل : لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأأخذ ، وأأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا ، لمَّا كثر استعمال (سوف) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء ، قال الفراء : " سوف " كثرت في الكلام وعرف موضعها فترك منها الفاء والواو ، والحرف إذا كثر ربما فُعل بـه ذلك"[2]

٢ – أنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل): (سَو أفعل) فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال (سَفَ أفعل) فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء تارة أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع

١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٤٦

٢- معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٧٤

تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال ، قال الكسائي : " وناس من أهل الحجاز يقولون : سو تعلمون ، ومن قال : ستعلمون أسقط الواو والفاء جميعاً"[١]

٣ – أن السين تدل على ما تدل عليه (سوف) من الاستقبال ، فلمَّا شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها[٢]

رأي البصريين :

احتج البصريون على أصالة السين ، وعدم فرعيتها بأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره[٣]

يضاف إلى ذلك أن الأصل عدم الاقتطاع ، فتكون السين أصلاً برأسها ، وليست مقتطعة من (سوف)[٤]

وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين :

* أما الرد على دليل كثرة الاستعمال ، فهو ليس دليلاً ليجعل أصلاً لمحل الخلاف ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلمَّا يوجد في الحرف ، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يحمل أصلاً يقاس عليه.

وقد اعترض محقق الإنصاف على هذا الرد فقال : " ليس هنا قياس ؛ لأنه قد ورد عن العرب (سوف أفعل) و (سو أفعل) بحذف الفاء ، و(سف أفعل) بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثاني والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن

١- معاني القرآن للكسائي ص ٤٩ ، ٥٠ تحقيق الدكتور / عيسى شحاتة عيسى . الناشر دار أنباء للطباعة والنشر والتوزيع

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٦٤٦

٣- المصدر السابق ٢ / ٦٤٦

٤- همع الهوامع ٤ / ٣٧٧

العرب – أيضاً – (سأفعل) فقلنا : وهذا – أيضاً – مقتطع من الأول ؛ فالمدار على الورود عن العرب ، فأين القياس؟"[1]

* وأما الرد على ما رووه عن العرب من قولهم في سوف أفعل (سوْ أفعلُ) و(سفَ أفعلُ) ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول – أن هذه رواية تفرَّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون بها حجة.

الثاني – إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعبأ به ؛ لقلته.

الثالث – أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم حرفٌ حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود.

* وأما الرد على أن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال ، فهذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم الكوفيون لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد ، ولا شك أن (سوف) أشد تراخياً في الاستقبال من السين ، فلمَّا اختلفا في الدلالة دلَّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه[2]

١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٤٧

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٤٧ ، وينظر همع الهوامع ٤ / ٣٧٧

المسألة الثالثة عشرة

الأصلية والفرعية في نوني التوكيد

نونا التوكيد هما حرفان يتصلان بالفعل لتأكيد الكلام وتقويته ، وهما على صورتين :

إحداهما – نون التوكيد الخفيفة ، وهي نون ساكنة .

والأخرى – نون التوكيد الثقيلة ، وهي نون مشددة مكونة من حرفين ، ساكن فمتحرك ، وقد أدغم الأول في الثاني. وقد وردا في قوله تعالى: "ولئن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ "[1]

هذا ، وقد اختلف العلماء فيهما من ناحية الأصلية والفرعية على رأيين :

الأول – مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن النون المشددة أصل ، والخفيفة فرع عنها ، وذلك كما تُخفف " أنَّ " ، فيقال : " أنْ " ، فتكون المخففة فرعاً من " أنَّ" المشددة .وقد ترتب على رأيهم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين ، ونون النسوة ؛ لأنها مخففة من الثقيلة ، والثقيلة تدخل على هذين الموضعين ، فكذلك الخفيفة[2]

ولا يؤدي هذا – في نظر الكوفيين– إلى اجتماع ساكنين : الألف والنون ؛ لأن الألف فيها فَرْط مد ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ "[3] بسكون الياء من (محياي) فجمع بين الساكنين

١– سورة يوسف : من الآية ٣٢

٢– الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٥٠

٣– سورة الأنعام : من الآية ١٦٢

وهما الألف والياء[1] فكذلك هاهنا . وقد حكي عن بعض العرب – أيضاً – أنه قال:(له ثُلثا المال) بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لما في الألف من إفراط المد[2])

والآخر - مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أن كلاً من النونين أصل قائم بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة ، وهذا ما ذهب إليه الخليل وأشار إليه سيبويه بقوله: " وزعم الخليل أنهما توكيد كـ " ما " التي تكون فضلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد تأكيداً "[3]

وهذا ما نص عليه ابن يعيش بقوله : " والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة ؛ لأنَّ تكرير النون بمثابة تكرير التأكيد ، فقولك : اضربنْ ، خفيفة النون بمنزلة قولك : اضربوا كلكم ، وقولك اضربنَّ بمنزلة قولك : اضربوا كلكم أجمعون"[4] واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بأن لها أحكاماً ليست للنون المشددة منها[5]

(١) أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى

١- القراءة لنافع في السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٧٤

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٥١

٣- الكتاب ٢ / ١٤٩

٤- شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٧

٥- همع الهوامع ٤ / ٣٩٧ ، وينظر ، رصف المباني للمالقي ٣٣٤ ، مغني اللبيب ٤ / ٢٥٧ .

" لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ "[1] ، وقال تعالى : " لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ "[2] فقد أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين (لنسفعاً ، وليكوناً) بالألف لا غير[3]

كما أن الشواهد الشعرية كثيرة منها قول الشاعر :

يحسبه الجاهلُ ما لمْ يعلما شيخاً على كرسيَّه معمما[4]

فقال : (يَعلماَ) بالألف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله : (معمما) بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلاً مع الألف في لغة مَنْ يجعلها وصلاً ، ولا روياً مع الميم إلا في الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع روياً معها لَمَا جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال : (معممَاً) بالتنوين جاز أن يقول : (يعلمنْ) بالنون ؛ لأنهم يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنويناً ، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة ، في اسم أو فعل[5]

فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير في الوقف ، ألا

١- سورة العلق : من الآية ١٥

٢- سورة يوسف : من الآية ٣٢

٣- ينظر الإنصاف ٢ / ٦٥٣

٤- الرجز من المشطور ، وهو لأبي حيان الفقعسي في التصريح ٢ / ٢٠٥ ، وللعجاج في الجمل للخليل ٢٣٨ ، والدرر اللوامع ٢ / ٩٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٥١٦ ، والنوادر لأبي زيد ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٣ ، والمقرب ١ / ٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٠٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ٦٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٨٤ ، والأشموني ٣ / ٢١٨

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٥٣ ، ٦٥٤

ترى أن نون (إنْ) و (لكنْ) المخففتين من (إنَّ) و (لكنَّ) الثقيلتين ؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقيلة.

(٢) أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول في الوصل : (هل تضربُنْ زيداً) ، و(هل تضربِنْ عمراً) فإن وقفت قلت : (هل تضربونْ ، هل تضربينْ) فترد نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله ، ولو كانت مثل نون (إنْ) و(لكنْ) المخففتين من الثقيلتين لَما جاز أن تحذف .

(٣) أن الخفيفة تحذف إذا وليها ساكن ، يقال في : (اضربَنْ يا هذا) إذا وصلتها : اضربَ القوم ، فتحذف النون ولا تحركها لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل (إنْ) و(لكنْ) لما كان يجوز أن تحذف . فدل على أنها ليست مخففة من الثقيلة[١]

قال المرادي- مشيراً إلى الرأيين - : " وهما أصلان عند البصريين ؛ لتخالف بعض أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد ، قاله الخليل ، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة"[٢]

ويترتب على رأي البصريين سقوط الفرعية ؛ لأن النونين أصلان ، بينما تثبت على رأي الكوفيين ؛ لأنهم يجعلون الخفيفة فرعاً من الثقيلة .

١- المصدر السابق ٢ / ٦٥٧ : ٦٥٩

٢- الجني الداني ١٤١

الخاتمة

وبعد ... فقد أظهر البحث عدداً من النتائج والاستنتاجات منها :

- أن قضية الأصلية والفرعية من أهم القضايا التي شغلت بال الصرفيين وأدت إلى زيادة هُوة الخلاف بينهم .
- أن التفريع على بعض أصول الأسماء الثلاثية المجردة هو طلب السرعة في النطق ، والخفة ، وهذا التفريع يتفق مع طبيعة لهجة قبيلة تميم التي تميل إلى سرعة النطق في الكلمات .
- أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه عند الكوفيين ، بينما الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه عند البصريين .
- أن مذهب الكوفيين في الأصلية والفرعية بين المصدر والفعل أقرب إلى الواقع اللغوي ؛ إذ المصدر عند هؤلاء مشتق من الفعل ، لكن الفعل مشتق من أشياء أخرى هي أصول المشتقات ، كأسماء المعاني من غير المصادر ، وأسماء الأعيان والأصوات وغيرها.
- أن قضية الأصلية والفرعية بين المصدر والفعل لم تلق اهتمام الصرفيين فقط ، بل أدلى غيرهم بدلوه فيها كعلماء الحديث وأصول الفقه .
- أن التفريع – في الأعم الأغلب – قُصد به التخفيف ؛ وهذا ما يبدو من التفريع في صيغ الثلاثي المجرد ، سواء كان اسماً أو فعلاً .
- أظهر البحث أن الخلاف في الأصلية والفرعية أدى – أحياناً – إلى تقليل الأصول ،وطرد الصحيح والمعتل على نسق واحد.
- أظهر البحث أن الصرفيين قد يتفقون في إثبات الفرعية ، ويختلفون في تحديد الأصل .

- أظهر البحث أن اختلاف الصرفيين في قضية الأصلية والفرعية قد أدى – أحياناً – إلى إسقاط الفرعية والحكم بالأصلية لكلا البناءين.
- أن الحكم بالأصلية والفرعية له أثر على الإعراب والبناء ، ففعل الأمر مبني عند البصريين ؛ لأنه قسم مستقل بذاته ، ومعرب عند الكوفيين ؛ لأنه مقتطع من المضارع وفرع عليه .
- أن الأصلية والفرعية لها أثر في الميزان الصرفي ؛ فوزن الرباعي والخماسي عند الكوفيين يختلف عن البصريين.
- أن الأمر مقتطع من المضارع عند الكوفيين وهو أقرب للواقع اللغوي ؛ إذ توفرت علامات الفرعية للأمر ، وفي مذهبهم تقليل للأصول ، ورجحت الدراسات المقارنة مذهب الكوفيين .
- أثبت الكوفيون والأخفش (فُعْلَل) بناء سادساً للاسم الرباعي المجرد؛ اعتماداً على السماع ، أما البصريون فمنهم من أنكر هذا البناء ومنهم من تأوله.
- أن في إثبات الكوفيين لبناء (فُعْلَل) بناءً سادساً من أبنية الاسم الثلاثي المجرد نقضاً صريحاً لمذهبهم في أن أكثر أصول البنية ثلاثية ، وهذا يرجح أنهم تأثروا بالأخفش.
- أن الكوفيين جهودهم متواصلة لطرد أبنية المعتل على قواعد الصحيح ، فقد طردَ الفراء وزن (فُعَل) في جمع (فاعل) الصحيح والمعتل ، مخالفاً البصريين الذين يخصون هذا البناء بالصحيح ، ويجعلون للمعتل (فُعَلة) في حين فرَّع الفراء هذا الأخير على (فُعَل).
- أن الأصلية والفرعية ليست مختصة بالأسماء والأفعال ، وإنما تكون

في الحروف – أيضاً – كما هو الحال في السين ، ونون التوكيد.

- أن الأصلية والفرعية لها أثر في عدد علامات التأنيث ، فعند البصريين اثنتان؛ لأن الممدودة فرع المقصورة ، وعند الكوفيين ثلاث ؛ لأن الممدودة أصل برأسها.
- أن الدراسات اللغوية المقارنة كان لها أثرها في ترجيح بعض الآراء على بعض؛ لأن هذا التوجه مبني على أن بعض المسائل المتعلقة بالأصلية والفرعية في البنية ليست خاصة بلغة العرب ، بل هي مسائل عامة ، تبحث في التاريخ اللغوي للمفردات ؛ لمعرفة نشأة اللغة وجذورها الأساسية ، وتطور كلماتها .
- أن الأصلية والفرعية لم يقتصر الاهتمام بها على أهل اللغة ، بل وجدنا علماء الحديث وأصول الفقه يدلون بدلوهم في بعض المسائل المتصلة بعلميهما .

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي . منشورات مكتبة النهضة . بغداد ط الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم لمحمد بن عمار بن مسعود درين . جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض . عمادة البحث العلمي . سلسلة الرسائل الجامعية (٨٢)١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- أثر المحتسب في الدراسات الصرفية لخالد محمد سلمان .ط الأولى ٢٠١١ م دار الحمد للنشر والتوزيع . عمّان . الأردن
- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري . مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور قيس إسماعيل الاوسي . المكتبة الوطنية . بغداد ١٩٨٨ م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق نصر بهجة البيطار. مطبوعات المجلس العلمي العربي بدمشق.
- أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق : أحمد حسن حامد . منشورات دار الفكر . عمان (بدون)
- الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم . ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة بيروت .
- الاشتقاق لعبد الله أمين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة .
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط الأردن

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

☜ الأضداد لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت:٢٥٥هـ) تحقيق د.محمد عودة أبو جري، مراجعة: د.رمضان عبد التوّاب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

☜ الأمالي الشجرية لابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي ، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- لبنان ١٣٤٩هـ.

☜الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنبا ري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ١٩٦١م

☜الأنموذج في النحو للزمخشري ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ط الأولى ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م .

☜أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة- بيروت ، ط السادسة ١٩٨٠م.

☜الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك ط الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار النفائس . بيروت

☜إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري . تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م . دمشق

☜ البحث النحوي عند الأصوليين لمصطفى جمال الدين ، منشورات دار الهجرة ، إيران ، قم الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

☜بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ٣٠ - ٣٥ ط الدار التونسية للنشر

☜تاج العروس من جواهر القاموس لمحب الدين الزبيدي. تحقيق علي شيري ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م . دار الفكر بيروت

☜تاريخ اللغات السامية للدكتور ولفنسون . ط الأولى ١٩١٤ م . لجنة التأليف والترجمة والنشر .

☜ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

☜التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دار الغرب الإسلامي . بيروت

☜ التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي . تحقيق ودراسة د / محسن بن سالم العميري . ط الأولى ١٤١٤ هـ -١٩٩٣ م . مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي .

☜تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. مؤسسة الرسالة . بيروت

☜التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

☜التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

☜التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني . ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. دار الكتب العلمية . بيروت.

☜ تفسير البحر المحيط لأبي حيان وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر

لأبي حيان نفسه ، وكتاب الدر اللقيط من البحر للإمام تاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان ، ط الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

☜ تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع دراسة وتحقيق د / صالحة راشد آل غنين . أشرف على طباعته وإخراجه د / عبد العزيز بن سطام آل سعود ، د / تركي بن سهو العتيبي . عمادة البحث العلمي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠ هـ .

☜ التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن أمير الحاج . ط الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .

☜ التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود . ط الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . عمادة شؤون المكتبات . جامعة الرياض .

☜ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ هـ -١٩٦٤ م.

☜ الجمل للخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة .

☜ الجنى الداني في شرح حروف المعاني للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، نشر المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.

☜ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد على بيضون . بيروت .ط الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م .

☜ حاشية ابن جماعة على شرح الشافية الجاربردي (مجموعة الشافية)

☜ حروف الممدود والمقصور لابن السكيت . تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود . ط الأولى ١٤٠٥ هت - ١٩٨٥ م . دار العلوم للطباعة والنشر

☜ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسيّ، عبد الله بن

السيد، ت٥٢١هـ، تحقيق. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

☜ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

☜ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت

☜ خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن جمال الدين بن مالك ٢٨ تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني المكتبة الإسلامية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

☜ دراسات في فقه اللغة للدكتور / صبحي الصالح، دار العلم للملايين ، ط الأولى ١٣٧٩ هـ -١٩٦٠ م.

☜ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .

☜ دروس في التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية . صيدا . بيروت

☜ دقائق التصريف للقاسم بن سعيد المؤدب . تحقيق الدكتور / أحمد ناجي القيسي ، والدكتور / حاتم الضامن ، والدكتور / حسين تورال ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧ م . مطبوعات المجمع العلمي العراقي .

☜ ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه وشرحه وحققه : د/ محمد أديب عبد الواحد جمران . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

☜ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط . ط الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار القلم . دمشق

☜ روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لشهاب الدين الآلوسي دار الطباعة المنيرية.

☜ السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د / شوقي ضيف ط . دار المعارف بمصر.

☜ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي . ط الأولى١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار القلم . دمشق

☜ الشافية في علم التصريف لابن الحاجب . دراسة وتحقيق : حسن أحمد العثمان ط الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م . المكتبة المكية . مكة المكرمة

☜ شرح أدب الكتاب للجواليقي ، تحقيق ودراسة : د / طيبة حمد بودي ط الكويت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

☜ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

☜ شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس . تحقيق علي موسى الشوملي . ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مكتبة الخريجي . الرياض

☜ شرح التصريف للثمانيني لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق الدكتور / إبراهيم بن سليمان البعيمي . مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض . ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

☜ شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ، تحقيق وشرح : هادي نهر ، وهلال ناجي ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . عمّان . الأردن . الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

☜ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبو جناح ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . وزارة الأوقاف . بغداد

☜ شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب – طبعة دار الكتب العلمية .

☜ شرح السيرافي على كتاب سيبويه . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب

☜شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الكتب العلمية . بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

☜ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،ط الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

☜ شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح وتعليق: أحمد ظافر كوجان، طبع ونشر لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م

☜ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م مكتبة دار التراث . القاهرة

☜ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

☜ شرح مختصر التصريف العزيّ في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتا زاني . شرح وتحقيق د .عبد العال سالم مكرم . الناشر المكتبة الأزهرية للتراث ٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف . ط الثامنة ١٤١٧ هـ -

١٩٩٧ م.

☜ شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .

☜ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش . تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ط الأولى ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م . المكتبة العربية . حلب

☜ شرح اليزدي على الشافية . دراسة وتحقيق : حسن أحمد العثمان . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ط بيروت

☜ صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي (د. ت)

☜ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة للدكتور ناصر حسين علي - المطبعة التعاونية بدمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

☜عمدة القاري شرح صحيح البخاري لمحمود بن أحمد العيني- الناشر .إدارة الطباعة المنيرية بمصر

☜ عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي ، دراسة وتحقيق د . أحمد عفيفي ط الأولى١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .

☜العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور / مهدي المخزومي . والدكتور / إبراهيم السامرائي ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت

☜ فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير للشيخ جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرق تحقيق د / مصطفى النحاس ط الكويت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣

☜ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، طبعة منقحة دار الكتب العلمية

، بيروت ــ لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٩م .

☜ فقه اللغة للدكتور / عليّ عبد الواحد وافي ط الثامنة . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة .

☜ فقه اللغات السامية للمستشرق الألماني كارل بروكلمان . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م . جامعة الرياض

☜ في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م . المكتب الإسلامي . بيروت

☜ الكامل في اللغة والأدب للمبرد . تحقيق محمد أحمد الدالي . ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة . بيروت

☜ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

☜ كتاب في الصرف للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق وتقديم الدكتور علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . دار الأمل ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

☜ اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

☜اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . الجزء الأول بتحقيق : غازي طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان . ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م . مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث . دبي

☜ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري ، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١٠هـ)، دار صادر-بيروت ١٩٥٦م.

☜ اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة للدكتور حسن ظاظا . دار الفكر العربي . القاهرة

☜ اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ١٩٩٤ م ، دار الثقافة . الدار البيضاء .

☜ ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، نشر دار مصر للطباعة ١٩٥٧ م.

☜ المبدع لأبي حيان الأندلسي تحقيق عبد الحميد السيد طلب . نشر مكتبة دار العروبة . الكويت ١٩٩٢ م .

☜ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ط الخامسة . دار المعارف .

☜ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة ط الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

☜ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ، نشر برجشتراسر ١٩٣٤ م . جمعية المستشرقين الألمانية . مصر

☜ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ط الخامسة . دار المعارف بالقاهرة .

☜ المذكر والمؤنث للفراء تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب ١٩٧٥ م . مكتبة دار التراث القاهرة

☜ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تعليق محمد جاد ، وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل . دار الجيل . بيروت

☜ المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق . د .محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

☜ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد الفيومي.

المكتبة العلمية . بيروت

☜ مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها للدكتور عبد الله بن حمد الخثران ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ هجر للطباعة

☜ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

☜ المعجم العربي نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار ط الرابعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار مصر للطباعة

☜ معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة . دار الفرقان ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

☜ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد : إميل بديع يعقوب .دار الكتب العلمية . بيروت ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

☜ المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط دار الحديث بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

☜ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني- القاهرة د-ت

☜ المفتاح في الصرف لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني . حققه وقدم له د. علي توفيق الحَمَد ، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

☜ المفردات للراغب الأصفهاني تحقيق صفوان عدنان داوودي ط الأولى ١٤١٢

هـ - ١٩٩٢ م . دار القلم . دمشق

☜ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي . تحقيق أ .د/ محمد إبراهيم البنا . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . ط الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

☜ مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . دار الجيل . بيروت .

☜ المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش ، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٧٨ . الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

☜ المقتضب المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

☜ المقرب لابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد ١٩٨٦م.

☜ الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

☜ مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور حسن هنداوي ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . دار القلم . دمشق

☜ مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٩ م . دار الثقافة .الدار البيضاء

☜ المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ط الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر

☜ نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م . مكتبة الزهراء . القاهرة .

☜النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية . بيروت.

☜ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، تصحيح وتعليق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

☜همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ : جلال الدين عبد الله السيوطي تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . ط الأولى (بدون)